مصباح الحرية

4

مفاهيم الليبرتارية وروادها

النظام التلقائي

- لاو تسو
- توماس باين
- مايكل بولاني
- آدم سميث
- فريدريك ايه. هايك
- مايكل روثتشايلد





رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

النظام التلقائي



4

مفاهيم الليبرتارية وروادها

النظام التلقائي

- لاو تسو
- توماس باين
- مايكل بولاني
- آدم سميث
- فريدريك ايه. هايك
- مايكل روثتشايلد

رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

The Libertarian Reader (4)

(Ed). David Boaz

First Published in May 2008

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21- 359 - 3

مفاهيم الليبرتارية وروادها (٤)

تحرير: ديفيد بوز
ترجمة: صلاح عبدالحق/الأردن
مراجعة وتدقيق: فادي حدادين/الأردن

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠٠٨

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: يارا خوري
(محترف بيروت غرافيكس)
صورة الغلاف: Liberty
Istanbul Archaeology Museum

المحتويات

تعريف

تكمن الرؤية المتعمقة للتحليل الاجتماعي الليبرتاري في مفهوم النظام التلقائي، ويرى المؤرخ رالف رايكو أن الليبرتارية الحقيقية تتحدد بالاعتقاد بأن «المجتمع المدني ـ أي مجمل النظام الاجتماعي القائم على الملكية الخاصة ـ يدير بشكل عام نفسه بنفسه».

اعتقادٌ كهذا يخالف إلى حد ما البدهية الغريزية. فنحن، كما يقول فريدريك هايك ومايكل بولاني في بحثيهما في مجموعة المقالات التالية، عندما نرى عمليةً منظمة نفترضُ بطبيعة الحال أن أحداً قد صممها أو خططها. ويقول هايك بأننا نفشل في التمييز بين نوعين من النظام: النظام «المصنوع» أو المخطط مثل الشركات التجارية أو المنظمات المحدودة الأخرى، والنظام «المُنمّى» أو التلقائي مثل مجمل

النظام الاجتماعي أو عمليات السوق. من المهم جداً تبيّن هذا التمايز لأن هذين النوعين من النظام مختلفان للغاية. ويلفت الانتباه أن النظام المصنوع مصممٌ لغرض معين، فيما النظام المُنمى يعكس الأغراض المختلفة، والمتنافسة غالباً، لأفراد ومنظمات عديدة.

كثير من الفلاسفة العظام فشلوا في إدراك وجود النظام التلقائي. فإمانويل كانت، على سبيل المثال، ورغم دفاعه عن الحقوق الفردية، كان يعتقد بأنه لا يمكن للسلام والنظام أن يتواجدا دون إكراه. وكارل ماركس لم يكن يستطيع أن يرى سوى «فوضى الإنتاج الرأسمالي» وليس الرخاء الهائل الناتج من النظام غير المخطَّط الذي كان آدم سميث قد سماه قبل خمسة وسبعين عاماً «النظام البسيط للحرية الطبيعية». أما لودفيغ فون ميزس فقد قال بعد قرن من ذلك الوقت في ردٍّ وتفنيدٍ لآراء ماركس بأن «الإنتاج فوضوي»... وأن تلك العملية التنافسية وغير المخططة هي بالذات التي تنتج النمو الاقتصادي. النظامُ الطبيعي ليس هو فقط السوق، فالمفكرون الليبرتاريون يشيرون إلى القانون، واللغة، والعادات، والنقود باعتبارها مؤسسات تطورت دون توجيه مركزي ــ وكما يقول آدم فيرغسون، المفكر الاسكتلندي المعاصر لآدم سميث، فقد كانت «نتيجةً لعمل بشري لكنها لم تكن نتيجة لأي تخطيط بشري»، وقد طرح كارل مينغر أحد أهم الأسئلة في علم الاجتماع: «كيف يمكن أن تظهر إلى حيز الوجود مؤسسات في غاية الأهمية لخدمة وتطوير الصالح العام دون إرادة مشتركة مكرسة لإيجاد مؤسسات كهذه؟». هذا السؤال أثار اهتمام آدم سميث، وتوماس باين، وهربرت سبنسر، وفريدريك هايك.

الفيزيوقراطيون الفرنسيون عبروا في القرن الثامن عشر عن مفهوم النظام التلقائي من خلال شعارهم الشهير «دعونا نعمل، دعونا وحدنا، العالم يدير نفسه بنفسه». وأكد آدم سميث أنه:

«ليس هناك الكثير مما يلزم للوصول بدولة ما من أدنى مستويات البربرية إلى درجة عالية من الثراء، أكثر من السلام والضرائب اليسيرة وإدارةٍ متسامحةٍ للعدالة؛ وكل ما عدا ذلك سينشأ في السياق الطبيعي لتطور الأشياء. وكل الحكومات التي تقاوم هذا المجرى الطبيعي أو تفرض توجيه الأشياء في مجرى آخر، أو تحاول وقف تقدم المجتمع عند نقطة معينة، إنما هي حكومات غير طبيعية، ويتعين عليها للإبقاء على وجودها أن تصبح قمعية ومستبدة».

ويمكن العثور على مفهوم التوافق الطبيعي في العالم في الفلسفة الشرقية أيضاً، وربما كانت أفكار لاو تسو التي نورد مقتطفات منها في هذه المختارات تحت عنوان (تاو تي تشينغ) هي من الأمثلة التقليدية على ذلك. والفكرة موجودة في كل أعمال آدم سميث، ونحن نورد هنا وصفه الشهير لما سماه «رجل النظام» الذي يعامل الأفراد باعتبارهم قطعاً على رقعة شطرنج يمكن تحريكها إرادياً، وهو جزءٌ مقتطف من كتابه «نظرية الشعور الأخلاقي» أما توماس باين، فإن أحد إسهاماته النظرية الهامة في الليبرتارية كان الدمج بين نظرية للعدالة ــ الحقوق الطبيعية ــ والنظرية الاجتماعية بشأن النظام التلقائي.

فريدريك هايك كان المُنَظِّر الكبير في القرن العشرين للنظام التلقائي، وقد استكشف تفاصيل هذا الموضوع في كتب

عديدة من بينها (دستور الحرية)، (النظام الحسي)، (الثورة المضادة للعلم)، (الوهم القاتل)، (القانون والتشريع والحرية)، ومقالات في مجموعات عديدة. ونورد هنا بحثه حول الطريقة الفضلى التي يستطيع بها المجتمع أن ينسق المعرفة غير المركزية الموجودة لدى الناس لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج الاقتصادي. وفي مقال لاحق، يبادر هايك إلى إنقاذ مفهوم النظام من المستبدين الذين كانوا يصرون على أن النظام يقوم على «الأمر والطاعة»، ويلاحظ أننا نخطئ غالباً بمحاولتنا تطبيق القواعد الملائمة لمجموعة صغيرة، مثل عائلة أو قرية، على مجتمع كبير: «إذا طبقنا، دون تعديل أو تحديد، القواعد المعمول بها في الكيانات الصغيرة (أي المجموعات الصغيرة أو لنقل عائلاتنا) على كياناتٍ كبيرة (أو حضارات أوسع) كما تميل غرائزنا وعواطفنا غالباً لذلك، فإننا سندمر هذه الكيانات. لكننا أيضاً إذا طبقنا دائماً قواعد النظام الموسع على تجمعاتنا الصغيرة، فإننا سنسحق هذه التجمعات». معنى هذا أنه لا يجدر بنا، على سبيل المثال، أن نعمل ضمن محيط عائلاتنا بموجب القواعد العامة لحقوق الملكية والتبادل الحر. لكن إذا سعينا للتوسع في تطبيق قواعد العائلة ـ الحب المتبادل والاستحقاقات الأخلاقية ـ لتشمل المجتمع بكامله، فإننا سننسحق في غمار نزاعات اجتماعية دائمة وسنُدمر النظام الذي ينتج سلعاً وخدمات. ويبحث مايكل بولاني أيضاً، وهو صديق لهايك ومعاصر له، في الأنظمة التلقائية والمخطَّطة من وجهة نظر عالِم.

المقال الأخير في هذا الكتاب ينتمي إلى (علم التبيؤ: حتمية الرأسمالية) لمايكل روثتشايلد الذي يستكشف التناظر

المدهش بين التطور والأنظمة البيئية والعمليات الاقتصادية، وهي ذات علاقات قديمة فيما بينها، وفي ذلك، يقول عالم الأحفوريات والمؤرخ العلمي ستيفن جاي غولد بأن: «نظرية الاختيار الطبيعي هي نقلٌ مبدع إلى علم الأحياء لنظرية آدم سميث الأساسية حول الاقتصاد المعقول: التوازن والنظام في الطبيعة لا يتأتيان من سيطرةٍ عليا خارجية (مقدسة)، أو من وجود قوانين عامة تطبق على الجميع، بل من الصراع بين الأفراد لتحقيق منافعهم الخاصة».

الفكرة التي تسري في هذه المقالات هي ذات شقين: أن العمليات غير المخطَّطة والقائمة على التنافس يمكن أن تنتج نظاماً دون توجيه مركزي، وأن محاولة الدولة لفرض نظام أو تغيير نتائج العمليات التلقائية ستؤدي، على الأغلب، لانعدام التنسيق والفقر والنزاعات الاجتماعية.

التـوافـق

ظهرت أفكار الفردية والحقوق الطبيعية والحكومات الدستورية في الغرب، لكن الليبراليين والليبرتاريين يعتقدون بأنها قابلة للتطبيق في سائر المجتمعات البشرية. بيد أنه يمكن العثور على أفكار ليبرتارية حول المجتمع في الفلسفات الشرقية أيضاً. أحد المصادر التقليدية هي (تاو تي تشينغ)، التي يعتقد بأنها قد كُتبت في القرن السادس قبل الميلاد على يد كاتب يدعى لاو تسو (أو لاو تسي). تُترجم كلمة تاو أحياناً بمعنى «الطريق» مع أن إحدى الترجمات المحتملة هي «القانون الطبيعي». التاو، وفقاً لاستخدامها في التاوية، تشير إلى طريقة الطرق، وقانون القوانين، والحقيقة القصوى ومقوماتها وفقاً لما تم التعبير عنها في (آي تشينغ): «التاو تتكون من الين واليانغ (أي أن التاو هي الاتحاد بين متضادين)».

التاوية هي فلسفة سياسية تستند إلى العلم الكوني التاوي، وفلسفة التناقضات الظاهرية وعدم الفعل. يحثّ لاو تسو الحاكم («الحكيم») على الإمتناع عن التصرف وعلى قبول الجيد والسيئ وإفساح المجال للناس للتصرف في أعمالهم. التوافق، من وجهة نظر تاوية، يمكن تحقيقه فقط من خلال الكفاح أو المنافسة. التاوية تعكس سلوكاً صينياً قديماً يمكن ملاحظته أيضاً في أغنيةٍ للمزارعين الصينيين عند حراثة الأرض، وهي من التراث الصيني التقليدي:

أعملُ عند شروق الشمس؛ وآوي للراحة عند غروبها.
أحفر البئر للحصول على الماء؛ وأحرث الحقل من أجل الطعام:
ما الذي أستفيده من سلطة الحاكم؟

تتشابه هذه الأفكار مع أفكار آدم فيرغسون وآدم سميث وفريدرك هايك والمفكرين الآخرين من منظري النظام التلقائي. ويرى بعض الليبرتاريين أن لاو تسو الأسطوري كان أول الليبرتاريين. والمقتطفات التالية هي من (الطريق وسلطتها: دراسة في التاو تي تشينغ ومكانتها في الفكر الصيني)، تأليف آرثر والي (نيويورك: غروف، ١٩٥٨) مع بعض المراجعات والترجمات الإضافية بقلم كيت زياو زو، أستاذة التاريخ الصيني في جامعة هاواي.

١٩

إقضِ على الحكيم (الحاكم) وانبذ (قواعد) الحكمة
فتتضاعف منفعة الناس مائة مرة

٣٢

يعيش الناس في توافق إذا لم يكن هناك قانون أو إكراه

٤٢

كل الأشياء تتضمن (الين) وتؤمن (باليانغ)[(١)]

وهي تحقق التوافق من خلال تفاعلها

٥٧

كلما زادت المحظورات

سيكون هناك مزيد من الفقراء

كلما سُنت قوانين جديدة

سيكون هناك مزيد من اللصوص وقطاع الطرق

ولذلك فإن حكيماً (حاكماً) قد قال:

طالما «لا أفعل شيئاً» فسيعمل الناس بأنفسهم على إجراء تحولات في حياتهم.

وطالما أحببت الهدوء فسيتصرف الناس بأنفسهم باستقامة.

وطالما تصرفت فقط بدون فعل فسيحقق الناس أنفسهم الرخاء.

٧٥

يجوع الناس لأن الذين أعلى منهم يأكلون كثيراً من حبوب الضرائب. هذا هو السبب الوحيد لجوعهم. من الصعب المحافظة على النظام بين الناس لأن الذين فوقهم يتدخلون. هذا هو السبب الوحيد لصعوبة المحافظة على النظام بينهم.

---

(١) متضادان.

آدم سميث

رجل النظام

يلقي آدم سميث في هذه المقتطفات المختصرة من كتابه (نظرية الشعور الأخلاقي) الضوء على رؤيتين مختلفتين للعالم: فهم التوافق الطبيعي والنظام التلقائي مقابل مفهوم «رجل النظام» الذي يتصور أن بوسعه تحريك الناس مثل قطع الشطرنج لتنفيذ خطةٍ ما. الحكومات الحديثة مكتظةٌ بـ«رجال النظام» الذين يعتقدون بأن العالم سيكون أفضل حالاً بكثير لو أن الأفراد يتعاونون فقط مع خطة رجل النظام.

يميل الإنسان الذي تحفز المشاعر الإنسانية وحب الخير روحه الاجتماعية إلى احترام السلطات والامتيازات المستقرة حتى للأفراد، وأكثر من ذلك للأنظمة ومؤسسات المجتمع التي تتكون منها الدولة.

ورغم أنه ينبغي له اعتبار أن بعض هؤلاء الأفراد وتلك الأنظمة يمارسون فساداً إلى حدٍّ ما في أعمالهم، فإنه يكتفي بتلطيف ما لا يستطيع غالباً القضاء عليه دون الكثير من العنف. عندما لا يستطيع بالمنطق والإقناع التغلب على التحيزات المتجذرة لدى الناس، لا يحاول التغلب عليها بالقوة بل يلتزم بقداسة بما أطلق عليه سيسيرو[1] وبحق، الشعار المقدس لأفلاطون القاضي بعدم استخدام العنف في بلده بأكثر من استخدام العنف ضد والديه. وهو يوائم، قدر استطاعته، ترتيباته العامة مع العادات والأهواء المستقرة للناس، ويعالج، قدر استطاعته، المضايقات التي قد تنشأ عن عدم وجود تلك القواعد التي يكره الناس الخضوع لها. وعندما لا يستطيع إحقاق الحق فإنه لا يترفع عن إخفاء مظهر حسن للخطأ؛ لكن، شأنه شأن سولون[2] عندما لا يستطيع إرساء أفضل نظم القوانين، فإنه يسعى لإيجاد أفضل ما يمكن أن يتحمله الناس.

أما رجل النظام فهو، على العكس من ذلك، ينحو لأن يكون بالغ الحكمة في آرائه، وغالباً ما يكون مفتوناً بالجمال المفترض لخطته المثالية الخاصة به للحكومة، بحيث لا يستطيع تحمل الانحراف قيد أنملة عن أي جزء منها. وهو يمضي في توطيد أسسها تماماً وفي جميع أجزائها دون اعتبار سواء للاهتمام الكبير بها أو بما يمكن أن يكون هناك من تحيز قوي ضدها: ويبدو وكأنه يتصور أنه يستطيع ترتيب الأفراد المختلفين في مجتمع عظيم بذات السهولة التي ترتب فيها اليد مختلف القطع على لوحة الشطرنج؛ وهو لا يرى أنه ليس لتلك القطع على رقعة الشطرنج مبدأ آخر للحركة سوى ما تمارسه

---

(١) سياسي وخطيب روماني (١٠٦ ـ ٤٣ ق. م.).
(٢) سياسي ومشرّع إغريقي.

اليد عليها؛ أما على الرقعة الكبرى للمجتمع الإنساني، فإن لكل قطعة منفردة مبدأ للحركة خاصاً بها مختلفاً تماماً عن ذلك المبدأ الذي قد يختاره المشرّع لها. إذا التقى كلا هذين المبدأين وسارا في الاتجاه نفسه، فإن لعبة المجتمع الإنساني ستمضي بسهولة وتوافق وستكون على الأغلب سعيدة وناجحة. أما إذا كانت متعاكسة أو مختلفة، فإن اللعبة ستكون تعيسة، ولا بد أن يبقى النظام دائماً على درجة عالية من الفوضى.

توماس باين

عن المجتمع والحضارة

يعود توماس باين في هذه المادة المختارة من الجزء الثاني من (حقوق الإنسان) إلى موضوع من كتابه (الإدراك السليم: التمييز بين المجتمع والدولة). وهو يؤكد هنا أن النظام الذي يتم الالتزام به بصورة طبيعية في المجتمع ليس ناجماً عن وجود حكومة. «لقد كان موجوداً قبل الحكومة، وسيبقى موجوداً لو تم إلغاء الصيغة الحكومية». الحاجة إلى التعاون في اقتصاد السوق تلزم الناس بتطوير قواعد للتعايش فيما بينهم. ويشير باين إلى حالة «النظام والتوافق» التي استمرت في المستعمرات الأميركية بعد انتهاء حكم بريطانيا لها. وخلافاً للفلاسفة الاجتماعيين في عصر التنوير الاسكتلندي، فإن توماس بين يربط باين نظريته بشأن التوافق الطبيعي ونظرية في العدالة: ويؤكد أن الحكومات القائمة ليست فقط

تنتهك حقوق الإنسان، بل إنها غير ضرورية لإيجاد نظام اجتماعي.

جزء كبير من ذلك النظام الذي يسود بين بني البشر ليس نتاجاً لوجود حكومة. إنّ أسسه تعود إلى مبادئ المجتمع والأعراف الطبيعية للإنسان. كان هذا النظام موجوداً قبل الحكومة وسيبقى إن تم إلغاء الصيغة الحكومية. الاعتمادية المتبادلة والمصالح المتبادلة بين الناس وبين جميع أجزاء المجتمع المتحضر يخلقان سلسلة كبرى من العلاقات التي ترتبط بعضها ببعض. إن مالك الأرض والمزارع والصانع والتاجر والمهني والعاملين في كل مجال يحققون ازدهاراً عن طريق العون الذي يتلقاه كل منهم من الآخرين، ومن المجتمع ككل. المصالح المشتركة تنظم اهتماماتهم وتشكل قوانينهم؛ والقوانين التي تصوغها الأعراف المشتركة لها تأثير أكبر من قوانين الحكومة. باختصار، المجتمع يمكنه أن يخدم نفسه في معظم الأشياء تقريباً التي تعزى عادة للحكومة. لفهم طبيعة الحكومة المناسبة للإنسان وحجمها، من الضروري فهم طبيعة الإنسان. فحيث إن الطبيعة عندما هيأت الإنسان لحياة اجتماعية، فقد أعدته لهذا الغرض الذي قصدته. ليس هناك إنسان يستطيع وحده، دون مساعدة المجتمع، تأمين احتياجاته؛ وهذه الاحتياجات التي تؤثر على كل فرد تلزم المجموع بتكوين مجتمع لهم بنفس الطريقة الطبيعية التي تنجذب فيها الأشياء إلى مركز الجاذبية.

لكن الطبيعة ذهبت إلى أبعد من ذلك، فهي لم تفرض فقط على الإنسان الدخول في مجتمع بسبب تنوع احتياجاته التي يمكن للعون

المتبادل بين الأفراد تأمينها، بل غرست فيه أيضاً منظومة من المشاعر الاجتماعية، والتي بالرغم من أنها ليست ضرورية لبقائه، فهي ضرورية لسعادته. ليس هناك مرحلة في الحياة تتوقف فيها محبة الإنسان للمجتمع، فهي تبدأ وتنتهي بوجودنا أو عدمه.

إذا درسنا بإمعان تكوين الإنسان ومقوماته، ومدى تنوع احتياجاته، ومدى تنوع المواهب لدى مختلف البشر في تلبية احتياجات بعضهم بعضاً، وميل الإنسان ليكون جزءاً من المجتمع وبالتالي المحافظة على المكاسب الناتجة من ذلك، يمكننا بسهولة اكتشاف أن قدراً كبيراً مما يطلق عليه حكومة ما هو إلا مجرد عبءٍ ثقيل.

الحكومة ليست ضرورية لأكثر مما يلزم لتوفير الاحتياجات القليلة التي لا تتلاءم بصورة مناسبة مع قدرات المجتمع والحضارة، ولا حاجة لضرب أمثلة على أن كل شيء قد توفَّر له الحكومة إضافة مفيدة، قد تم القيام به من قبل عن طريق القبول العام من المجتمع وبدون حكومة.

خلال ما يصل إلى سنتين بعد بدء الحرب الأهلية الأميركية ولمدة أطول في عدد من الولايات الأميركية، لم تكن هناك أشكال مستقرة من الحكومات. كانت الحكومات السابقة قد ألغيت، وكانت البلاد مشغولة إلى درجة كبيرة بالعمليات الدفاعية بحيث لم يكن ممكناً لها تركيز اهتمامها على تكوين حكومات جديدة؛ ومع ذلك فقد تمت المحافظة خلال هذه الفترة الفاصلة على النظام والتوافق بصورة سليمة كما هي الحال في أي دولة أوروبية. هناك ميل طبيعي لدى الناس، وميلٌ أكبر من ذلك في المجتمع، لكونه

يضم تنوعاً أكبر من القدرات والموارد، لمواءمة أنفسهم مع أي وضع يجدون أنفسهم فيه. في اللحظة التي يتم فيها إلغاء الحكومة الرسمية، يبدأ المجتمع بالعمل وتحدث فيه حالة من التوافق العام وتؤدي المصلحة المشتركة إلى توفير أمنٍ عام فيه.

لذلك فليس صحيحاً على الإطلاق، كما زعم البعض، أن إلغاء أي حكومة رسمية يعني القضاء على المجتمع، وأن الحكومة تتصرف بدافع معاكس وتجعل المجتمع أكثر تقارباً. كلُّ ذلك الجزء من تنظيمها الذي كرسته لسلطتها يعود ثانية إليها ويعمل من خلالها. عندما يعوّد الرجال أنفسهم على الحياة الاجتماعية والمتحضرة بدافع من غريزتهم الطبيعية ومنافعهم المتبادلة، فإن هناك دائماً ما يكفي من مبادئ هذه الحياة في الممارسة العملية للانتقال بهم عبر أي تغيرات قد يجدون أن من الضروري أو الملائم إدخالها على حكومتهم. الإنسان، باختصار، هو بطبيعته مخلوق مجتمعي بحيث يكاد يكون من المستحيل وضعه خارج مجتمع.

الحكومة الرسمية تؤلف مجرد جزء صغير من الحياة المتحضرة؛ وحتى عندما تتأسس أفضل حكومة يمكن للحكمة البشرية أن تستنبطها، فإنها تكون شيئاً معبراً عن اسم وفكرة أكثر من كونها تعبيراً عن واقع. إن سلامة الفرد والمجتمع ورخاءها يعتمدان على المبادئ الجوهرية والعظيمة للمجتمع والحضارة ــ على الأعراف المشتركة المتوافق عليها بالإجماع والتي تتم المحافظة عليها بصورة مشتركة وتبادلية ــ وعلى حركة المصالح التي لا تتوقف والتي تبث النشاط في الكتلة البشرية المتحضرة أثناء سريانها عبر مليون قناةٍ لها ــ على كل هذه الأشياء، أكثر بكثير مما يمكن أن تؤديه أشدّ الحكومات رسوخاً.

كلما كانت الحضارة أكثر كمالاً، قلت حاجتها للحكومة، لأنها تكون أقدر على تنظيم شؤونها وحكم نفسها؛ لكن ممارسة الحكومات القديمة مناقض لمنطق الحال، بحيث إن نفقاتها تزداد بمقدار النسبة التي كان ينبغي لها أن تتضاءل فيها. الحياة المتحضرة لا تحتاج سوى لبضعة قوانين عامة تشيع الحاجة لاستخدامها، بحيث لو تم تطبيقها عن طريق شكل من أشكال الحكومة أو لا، فإن النتيجة ستكون هي ذاتها تقريباً. إذا تأملنا المبادئ التي تجعل الناس يقبلون للمرة الأولى على تكوين مجتمع، وما هي الدوافع التي تنظم تعاملهم المتبادل فيما بعد، فسنجد أننا في الوقت الذي نصل فيه إلى ما يسمى حكومة، فإن كل التعاملات تقريباً تتم من خلال عملية طبيعية تتم بين الأطراف فيما بينهم. الإنسان، بالنسبة لكل هذه الأمور، هو كائن محكوم بالعادة بدرجة أكبر مما يعي، أو مما قد ترغب الحكومة له أن يعتقد. كل القوانين العظيمة للمجتمع هي قوانين للطبيعة. قوانين التجارة والتعامل التجاري، سواء كانت تتعلق بالتعامل بين الأفراد أو الأمم، هي قوانينُ مصالح تعاونية ومتبادلة، يتم اتباعها وإطاعتها لأن ذلك في صالح الأطراف المعنية، لا لأنها قوانين رسمية قد تفرضها أو تتدخل فيها حكوماتهم.

لكن كم تتكرر إعاقة أو تدمير النزعة الطبيعية للحياة الاجتماعية بفعل العمليات التي تقوم بها الدولة! عندما تفترض الدولة أنها موجودةٌ لذاتها وتعمل باستخدام أساليب المحاباة والظلم، بدلاً من أن تمتثل لقيم تلك النزعة الاجتماعية الطبيعية، فإنها تصبح سبب الأضرار التي كان يتعين عليها منع حدوثها.

لو نظرنا إلى الثورات والفتن التي اندلعت في أوقات متفرقة في

الماضي في إنكلترا، لوجدنا أنها لم تنشأ بسبب الحاجة لوجود حكومة، بل إن الحكومة نفسها كانت السبب في وقوعها؛ فبدلاً من توحيد المجتمع قَسَّمته؛ وحرمته من تماسكه الطبيعي، وفرخت حالاتٍ من السخط والفوضى ما كانت لتظهر إلى حيز الوجود لولاها. الشراكات التي تتم دون تمييز بين أفرادٍ من أجل التجارة أو أي غرض آخر، والتي تحكم تصرفاتهم فيها مبادئ المجتمع، دون أن يكون للحكومة شأن بها على الإطلاق، تبين لنا كم هو طبيعي ذلك الأسلوب الذي تتحد عن طريقه هذه الأطراف؛ وهذا يبين بالمقارنة، أن الحكومات أبعد ما تكون دائماً عن أن تكون سبباً أو وسيلة للنظام، بل إنها غالباً سببٌ في تقويضه. لم يكن هناك مصدر لاضطرابات عام ١٧٨٠ سوى تلك التحيزات التي كانت الحكومة ذاتها قد شجعت عليها. لكن بالنسبة لإنكلترا كان هناك أسباب أخرى.

الإفراط وعدم المساواة في الضرائب، أياً أمكن تمويه أساليبهما، لم يكن من الممكن أبداً إخفاء تأثيراتهما. عندما يلقى بكتلةٍ كبيرة من المجتمع في براثن الفقر والسخط، فإنهم يبقون دائماً على شفا الاضطراب والقلق؛ وحيث إن أفراد المجتمع محرومون بالطبع، لسوء الحظ، من مصادر المعلومات، فإن من السهل استثارة غيظهم. أياً كان السبب الظاهري لأي أعمال شغب، فالسبب الحقيقي هو دائماً الإحساس بالافتقار للسعادة، وهو دليلٌ على وجود خطأ ما في نظام الحكومة يضعف الإحساس بالسعادة الذي يحفظ سلامة المجتمع.

وحيث إن الحقيقة تسمو على المنطق، فإن الحالة الأميركية تطرح نفسها لتأكيد هذه الملاحظات: إذا كان هناك بلد ما في العالم ينبغي أن نتوقع فيه الحد الأدنى من التوافق بين أبناء شعبه وفقاً

للحسابات المتعارف عليها، فذلك البلد هو الولايات المتحدة الأميركية. في هذا البلد المكون، كما هو، من شعب يضم أعراقاً مختلفة تعوّد على أشكالٍ وسلوكيات حكومية مختلفة، ويتحدث أفراده بلغات مختلفة، ويمارسون طقوس عبادة أكثر اختلافاً، قد يبدو من غير العملي قيام وحدة بين أبنائه؛ إلا أنه وبفضل العملية البسيطة لتأليف الحكومة على مبادئ المجتمع وحقوق الإنسان، فإن كل الصعوبات تتراجع وتلتقي جميع الأطراف في مودة وانسجام. هناك لا ينزلُ بالفقراء ظلم، ولا يحظى الأغنياء بامتيازات، والصناعة لا يوهنها بذخ مستهتر على حسابها. ضرائبهم قليلة، لأن حكومتهم عادلة؛ وحيث إنه ليس هناك ما يجعل أحوالهم بائسة، فليس هناك ما يستدعي الشغب والاضطراب.

رجلٌ ميتافيزيقي مثل السيد بيرك، كان سيتعين عليه قدح قريحته ليكتشف الطريقة التي يمكن بها حكم شعب كهذا. وربما كان سيفترض بأن جزءاً من هذا الشعب يمكن حكمه عن طريق الخداع، وآخر عن طريق القوة، والجميع عن طريق المكر؛ وأنه ينبغي استخدام عبقرية خارقة لفرضها على الجهلة، وعرضها واستعراضها لاستثارة دهشة الرعاع. وهو إذ يتوه في غمرة أبحاثه الوفيرة، سيستنتج، ثم يعودُ ليستنتج من جديد، وأخيراً يغفل رؤية الطريق الواضح والسهل الممتد أمامه مباشرة.

لقد كانت إحدى الميزات العظيمة للثورة الأميركية أنها أدت إلى اكتشاف مبادئ العمل الحكومي ثم شرعت الأبواب لكيفية تنفيذه. كل الحكومات حتى ذلك الوقت كانت قد عملت في بيئة بلاطات ملكية، لا في البلاط العظيم للأمة. كانت الأحزاب دائماً من طبقة الحاشية، ومهما كان اهتياجهم عارماً لإدخال إصلاحات، فقد كانوا

يحافظون دائماً على المكر الذي تتطلبه المهنة.

وقد حرصوا في عموم الأحوال على إظهار الحكومة كأنها مكوّنة من شخصيات غامضة لا يفهمها أحد سواهم، وحجبوا عن الشعب فهم الشيء الوحيد الذي كان مفيداً له معرفته، وهو أن الحكومة ليست سوى هيئة وطنية تعمل على أساس مبادئ المجتمع.

أما وقد سعينا لبيان أن الحالة الاجتماعية والمتحضرة للإنسان قادرةٌ على أن تقوم من تلقاء نفسها، بكل ما هو ضروري تقريباً لحمايتها وحكمها، فسيكون من الضروري، من ناحية أخرى، إلقاء الضوء على الحكومات القديمة القائمة حالياً، وتبيان ما إذا كانت مبادئها وممارساتها مطابقة لذلك.

فريدريك إيه. هايك

استخدام المعرفة في المجتمع

كان فريدريك إيه. هايك أعظم مفكري القرن العشرين في نظرية النظام التلقائي، وهو مصطلح صاغه عام ١٩٦٠ في كتابه (دستور الحرية). وقد استكشف في سلسلة من الكتب ليس فقط مبادئ الاقتصاد بل حدود العقلانية والظهور الطبيعي للقواعد والأنظمة. وقد أكد أن «قواعد السلوك العادل» في مجتمعٍ ما هي نتاجٌ لعملية تطورٍ طويلة الأمد، وليست تخطيطاً مدبراً، وأنه يتعين علينا، تبعاً لذلك، أن نكون حذرين للغاية في ما يتعلق بالسعي لتغيير نتائج النظام الطبيعي.

هناك حالة من التوتر في الفكر الليبرتاري بين الاحترام للتقاليد التي تظهر بصورة طبيعية وبين استخدام العقل لتطوير نظرياتٍ حول حقوق الإنسان والحكومة المحدودة. ويرى نقادٌ ليبراليون، خصوصاً أولئك المتأثرين براند

وروثبارد أن مقاربة هايك تنكر فعلياً الفكرة القائلة بأن بوسعنا إجراء تحليل نقدي للمجتمع والحكومة والتوصية بإحداث تغييرات. في هذا المقال المنشور عام ١٩٤٥، يعرض هايك إحدى الأفكار الرئيسية لعمله: ما هي الطريقة الأفضل التي يمكن بها للمجتمع استخدام «الأجزاء الصغيرة المتناثرة من المعارف غير المكتملة، والمتناقضة في كثير من الأحيان، التي يمتلكها جميع الأفراد». وهو يبين أن الاشتراكية التامة لا يمكن أن تنجح لأنه لا يمكن سوى لأسعارٍ يتم اختيارها بحرية في إطار نظام ملكية خاصة أن تحوي كل المعلومات المبعثرة في المجتمع وإيصالها للاعبين الاقتصاديين. وساعدت هذه المقالة في بيان كيفية عمل الأسواق بطريقة أكثر تطوراً من الطريقة التي كان قد توصل لها الاقتصاديون. وقد كانت هذه المقالة التي تعتبر واحدة من أكثر المقالات تأثيراً في الاقتصاد الحديث، مصدر إلهامٍ لأعمال كثيرة من بينها كتابٌ كامل بعنوان (المعرفة والقرارات) تأليف توماس سوويل (١٩٨٠).

أولاً

ما هي المشكلة التي نرغب في حلها عندما نحاول إنشاء نظام اقتصادي عقلاني؟ إن الإجابة عن هذا السؤال بسيطة بما فيه الكفاية استناداً إلى افتراضات مألوفة معينة. فإن امتلكنا جميع المعلومات ذات الصلة، وإن استطعنا البدء من نظام أولويات مفترض حتى وإن تملّكنا معرفة كاملة بوسائل متاحة، فإن المشكلة المتبقية سوف تتمثل بشكل محض في المنطق. وعليه، فإن الإجابة عن سؤال ما هو

أفضل استخدام للوسائل المتاحة سوف تكمن ضمنياً في افتراضاتنا. أما الشروط التي يجب أن يلبّيها حل هذه المشكلة المثالية فقد تم استخراجها تماماً، وبالإمكان بيانها أفضل وفق شكل رياضي، أي باختصار شديد، إن المعدلات العادية للإحلال بين أية سلعتين أو عاملين يجب أن تكون هي نفسها في كل استخداماتها المتباينة.

ومع ذلك، فإن هذه المشكلة ليست، بكل تأكيد، هي المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع لأن حساب التفاضل والتكامل الاقتصادي الذي قمنا بتطويره لحل هذه المشكلة المنطقية، بالرغم من كونه خطوة هامة باتجاه حل مشكلة المجتمع الاقتصادية، لم يقدم إلى الآن إجابة عليها. والسبب في ذلك هو أن «البيانات» التي بدأ منها حساب التفاضل والتكامل الاقتصادي لم تكن «مقدَّمة» على الإطلاق، بالنسبة للمجتمع ككل، إلى عقل منفرد والذي يستطيع استخراج المضامين ولا يمكن أن يتم تقديمه على هذا النحو إطلاقاً.

يمكن تحديد الخاصية الغريبة لمشكلة النظام الاقتصادي العقلاني، بشكل دقيق، من خلال حقيقة كون معرفة الشروط التي يجب علينا أن نستخدمها ليست موجودة على الإطلاق سواء بالشكل المركز أو المتكامل، إلا أنها موجودة فقط بشكل قطع مبعثرة من معرفة منقوصة، وفي أحيان كثيرة تكون متناقضة يملكها كافة الأفراد غير المجتمعين. وهكذا، فالمشكلة الاقتصادية للمجتمع ليست مجرد مشكلة كيفية تخصيص مصادر «مقدَّمة» ـ إذا اعتبرنا معنى كلمة «مقدَّمة» بأنها مقدَّمة إلى عقل شخص منفرد والذي سوف يحل، بشكل مدروس، المشكلة التي تطرحها هذه «البيانات». فهي، بالأحرى، مشكلة تتمثل في كيفية ضمان أفضل استخدام لمصادر معروفة لأي فرد في المجتمع في سبيل غايات يعرف أهميتها النسبية

هؤلاء الأفراد فقط، أو أنها، باختصار، مشكلة الاستنفاع بمعرفة لم يتم تقديمها لأي فرد من الناحية الإجمالية.

وباعتقادي أن خاصية المشكلة الأساسية قد تم حجبها أكثر من كونها قد تم تسليط الضوء عليها من جانب الكثير من تصفيات النظرية الاقتصادية التي تمت حديثاً، وعلى وجه الخصوص من حيث الاستخدامات الكثيرة التي قامت بها علوم الرياضيات. وبالرغم من أن المشكلة التي أرغب أساساً بالتعامل معها في هذه الدراسة هي مشكلة نظام اقتصادي عقلاني، فإنها، في هذا المضمار، ستفضي بي مرات ومرات إلى أن أشير إلى صلاتها القريبة بمسائل منهجية معينة. هناك الكثير من النقاط التي أرغب في صوغها هي بالفعل عبارة عن استنتاجات تلاقت بها، بشكل غير متوقع، مسالك متنوعة من التفكير المنطقي. لكن، حسب رؤيتي الحالية لهذه المشاكل، فإنه لا توجد هناك أية مصادفة. فقد يبدو لي أن الكثير من المنازعات الناشبة حالياً في ما يخص كلاًّ من النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية لديها منشأ مشترك من التصور الخاطئ حول طبيعة مشكلة المجتمع الاقتصادية. ويعود هذا التصور الخاطئ، بدوره، إلى التحول الخاطئ نحو ظاهرة اجتماعية من عادات التفكير قمنا بتطويرها في التعامل مع ظواهر الطبيعة.

ثانياً

يمكن وصف كلمة «تخطيط» باللغة الدارجة بأنها تركيبة من القرارات المتداخلة يتم اتخاذها بشأن تخصيص مصادرنا المتاحة. وضمن هذا المفهوم، تعدّ كل الأنشطة الاقتصادية تخطيطاً؛ وهذا التخطيط، أياً كان الفرد الذي يقوم به في أي مجتمع يكون الكثير

من أفراده متعاونين، يجب أن يستند، بالنسبة لبعض المقاييس، إلى المعرفة التي، تكون منذ الوهلة الأولى، ليست مقدَّمة إلى الشخص المُخطِّط بل لشخص آخر، الذي يجب عليه، إلى حد ما، أن يقوم بإيصالها إلى الشخص المُخطِّط. إن الطرق المتنوعة التي يتم بها توصيل المعرفة، والتي يعتمد عليها الأفراد في خططهم، هي المشكلة الحاسمة بالنسبة لأية نظرية تشرح العملية الاقتصادية، وإن مشكلة ما هي أفضل طريقة للاستفادة من المعرفة التي تتناثر، بشكل مبدئي، بين كافة الأفراد هي على أقل تقدير إحدى المشاكل الرئيسية للسياسة الاقتصادية ـ أو لتصميم نظام اقتصادي فعال.

ترتبط الإجابة على هذا التساؤل بشكل وثيق بذلك التساؤل الآخر الذي ينشأ هنا، وهو مَن الشخص الذي يجب عليه أن يقوم بالتخطيط. وهكذا، تتركز حول هذا التساؤل كل المنازعات التي تثور حول «التخطيط الاقتصادي». إنه ليس بالنزاع فيما إذا كان من الواجب إنجاز التخطيط أم لا، بل هو نزاع فيما إذا كان من الواجب أن يتم القيام بالتخطيط بشكل مركزي من قبل سلطة (هيئة) واحدة بالنسبة لكامل النظام الاقتصادي، أم يجب أن يقسم بين أفراد كثيرين. والتخطيط في معناه المحدد، حيث يتم استخدام المصطلح في مجادلات معاصرة، يعني بالضرورة التخطيط المركزي، أي جهة كامل النظام الاقتصادي طبقاً لخطة موحدة واحدة. من جهة أخرى، تعني المنافسة أن يتم التخطيط اللامركزي من قبل كثير من الأشخاص المنفصلين. أما الموقع الكائن في منتصف الطريق بين الجانبين، والذي يتحدث حوله الكثير من الناس ـ إلا أن القليل منهم يرغب في رؤيته ـ فهو أن يتم تفويض التخطيط إلى صناعات منظمة أو بمعنى آخر إلى احتكار.

بشكل رئيسي، تعتمد فاعلية أي نظام من هذه الأنظمة على كيفية استخدامه للمعرفة القائمة حالياً الاستخدام الأكبر، وهذا بدوره يتوقف على كوننا سوف نحقق، على وجه التقريب، نجاحاً بحيث نتمكن من وضع كامل المعرفة التي يتوجب استخدامها تحت تصرف سلطة مركزية منفردة، غير أن تلك المعرفة مبعثرة من الناحية المبدئية بين كثير من الأفراد المتباينين، أو أن نتمكن من توصيل مثل تلك المعرفة الإضافية إلى الأفراد حسب حاجتهم كي يتمكنوا من تكييف خططهم مع تلك التي لدى الآخرين.

ثالثاً

في الوقت نفسه، سوف يكون من الواضح أن الوضع الذي يدور حول هذه النقطة مختلف بالنسبة لأنواع المعرفة المتباينة وأن الإجابة عن سؤالنا ستكون، بناء على ذلك، معتمدة إلى حد كبير على الأهمية النسبية لأنواع المعرفة المتباينة، أي تلك التي، من المرجح، أن تكون تحت تصرف أفراد معنيين، وتلك التي يجب علينا أن نتوقع، بثقة أكبر، أن نجدها في حيازة سلطة مكونة من خبراء تم اختيارهم بالشكل المناسب. وإذا ما جرى، في هذه الأيام، الافتراض على نطاق واسع بأن الأمر الأخير سوف يكون في الوضع الأفضل، نظراً لأن هناك نوعاً واحداً من المعرفة، وبالتحديد المعرفة العلمية، يحتل في الوقت الحالي مكاناً بارزاً جداً في تصور عام والذي نميل إلى أن ننسى بأنه ليس هو النوع الوحيد الذي له صلة بالموضوع. وقد يتم الإقرار، بقدر ما يتعلق الأمر بالمعرفة العلمية، بأن كياناً مؤلفاً من خبراء تم اختيارهم بالشكل المناسب قد يكون في الوضع الأفضل ليسيطر على أفضل المعارف المتاحة جميعها، مع أن مثل ذلك سوف يكون بالطبع مجرد تحويل الصعوبة إلى مشكلة في اختيار الخبراء.

وما أود الإشارة إليه هو أن ذلك عبارة عن مجرد جزء صغير من المشكلة الأكبر، حتى في حالة الافتراض بأن حل هذه المشكلة سيتم دونما صعوبة.

في الوقت الحالي، سيكون، في أغلب الأحوال، من الهرطقة أن يتم الافتراض بأن المعرفة العلمية ليست هي مجموع المعارف بالكامل. لكن من خلال انعكاس بسيط، سوف يتبين أن هناك، دونما شك، كياناً ذا معرفة هامة جداً لكنها غير منظمة والتي ليس من الممكن أن تسمى علمية ضمن مفهوم معرفة القواعد العامة: أي معرفة الشروط الخاصة بالزمان والمكان، وهي أنه، في ما يتعلق بهذا الأمر، من الناحية العملية، لدى كل فرد بعض المزايا التي تفوق الآخرين جميعاً نظراً لكونه حائزاً على معلومات فريدة من نوعها والتي يمكن أن تتحقق الاستفادة منها، لكن مثل ذلك الاستخدام يمكن أن يتحقق فقط إذا ترك اتخاذ القرارات من قبله أو تم اتخاذها مع وجود تعاون فعال معه.

إننا بحاجة إلى أن نتذكر فقط كم علينا أن نتعلم في أية مهنة بعد أن نكون قد أكملنا تعليمنا النظري وكم يكون كبيراً ذلك الجزء من حياتنا العملية التي نمضيها في تعلم وظائف معينة وكم يكون المكسب قيماً، في شتى مناحي الحياة، عند تحقيق معرفة الناس ومعرفة الشروط المحلية ومعرفة الشروط الخاصة. ولكي نعرف ونستخدم آلة معينة لم يتم استخدامها بالكامل، أو لكي نعرف ونستخدم مهارات شخص معين يمكن الاستفادة منه على النحو الأفضل، أو لكي نكون على علم بمخزون فائض بحيث يمكن استخراجه خلال فترة انقطاع التوريدات هو أمر، من الناحية الاجتماعية، مفيد للغاية تماماً كمعرفة أساليب فنية بديلة أفضل.

فالشاحن الذي يكسب رزقه من استخدام رحلات بحرية فارغة أو نصف مملوءة من القوارب المتجولة، أو وكيل العقارات الذي تكون كل معرفته محصورة، في الغالب، في إحدى الفرص المؤقتة، أو المضارب المالي الذي يكسب من الفروقات الموضعية في أسعار السلع، هؤلاء كلهم يؤدون مهام مفيدة بشكل كبير تستند إلى معرفة خاصة بظروف لحظية سريعة الزوال ليست معروفة من الآخرين.

ومن الحقائق الطريفة، في هذه الأيام، أن يتم، بشكل عام، النظر إلى هذا النوع من المعرفة بشيء من الازدراء وأن أي فرد يكتسب، بفضل مثل تلك المعرفة، ميزة تتفوق على شخص ما مجهز بشكل أفضل بمعرفة نظرية أو فنية، يُعتقد بأنه قد تصرف بشكل مسيء تقريباً. إن كسب مزية من مزايا أفضل المعارف يتم بها معرفة تسهيلات الاتصالات أو المواصلات سوف ينظر إليه، في بعض الأحيان، باعتباره مخادعة، بالرغم من أهمية استفادة المجتمع من الفرص الأفضل في هذا الصدد تماماً كأهمية استخدام أحدث الاكتشافات العلمية. ووفقاً لأحد المقاييس الهامة، فقد عمل هذا التعصب على التأثير على الموقف الذي تم اتخاذه تجاه التجارة عموماً إذا ما قورن بالموقف تجاه الإنتاج. وحتى علماء الاقتصاد، الذين يرون أنفسهم محصنين، على وجه التحديد، ضد مغالطات الماضي المادية الفجة، يرتكبون على الدوام الخطأ نفسه لكون الأمر متعلقاً بأنشطة تم توجيهها إلى امتلاك مثل تلك المعرفة العملية، وذلك، كما هو واضح، لأن مثل تلك المعرفة بكاملها من المفترض أن تكون «مقدَّمة» وفق مخطط الأشياء الخاصة بها. ويبدو، في الوقت الحالي، أن الفكرة العامة تتمثل في أن مثل تلك المعارف جميعها يجب أن تكون تحت سيطرة كل فرد دونما صعوبة باعتبار أنها مسألة طبيعية،

وأن نهج اللاعقلانية الذي جرى توجيهه ضد النظام الاقتصادي القائم حالياً يستند، مراراً وتكراراً، إلى حقيقة كونه غير متاح حسب هذه الكيفية. ووجهة النظر هذه تهمل حقيقة كون الطريقة، والتي بموجبها يمكن جعل مثل تلك المعرفة متاحة بمقدار كبير قدر المستطاع، هي، بشكل دقيق، عبارة عن المشكلة التي يجب علينا أن نجد إجابة عليها.

رابعاً

إذا كان من الرقي، في الوقت الحالي، التقليل من أهمية معرفة الشروط الزمانية والمكانية الخاصة، فإن ذلك له صلة وثيقة بالأهمية الأقل التي ترتبط حالياً بتغيير تلك الصفة. هنالك، بالفعل، بضع نقاط، والتي يتم بناء الافتراضات عليها (عادة بشكل ضمني فقط) من قبل «المخططين»، تكون مختلفة عن تلك النقاط الخاصة بالخصوم بالقدر نفسه المتعلق بمغزى وتكرار التغييرات التي سوف تجعل من التغييرات الجوهرية في خطط الإنتاج ضرورة. طبعاً، إذا كان بالإمكان وضع خطط اقتصادية مفصلة لمدد طويلة مسبقاً بشكل فعلي، ومن ثم يتم بعد ذلك الالتزام بها بشكل وثيق بحيث لا يستدعي اتخاذ المزيد من القرارات الاقتصادية الهامة، فإن مهمة صوغ خطة شاملة تحكم نشاطاً اقتصادياً كاملاً سوف تكون أقل رهبة إلى درجة كبيرة.

قد يستحق التأكيد على أن المشاكل الاقتصادية تنشب، فقط وعلى الدوام، في أعقاب التغيير. وما دام الأشياء تستمر وفق ما تم ذكره آنفاً، أو على الأقل وفق ما تم توقعه منها، فسوف لن تنشب أية مشاكل جديدة تستلزم اتخاذ قرار ولن تكون هناك حاجة إلى إيجاد

خطة جديدة. إن الاعتقاد بأن التغييرات، أو على الأقل التعديلات التي تتم يومياً، قد أصبحت أقل أهمية في الأزمان الحديثة يقود ضمنياً إلى الاقتناع بأن المشاكل الاقتصادية قد أصبحت أيضاً أقل أهمية، وأن هذا الاعتقاد في الأهمية المتناقصة للتغيير هو، لهذا السبب، مدعوم من الأفراد أنفسهم الذين يجادلون بأن أهمية الاعتبار الاقتصادي قد تم دفعها إلى الخلفية بفعل الأهمية المتزايدة للمعرفة التكنولوجية.

هل من الحقيقة أن تكون القرارات الاقتصادية، مع وجود جهاز مفصل من الإنتاج الحديث، مطلوبة وفق فواصل زمنية طويلة فقط كما هي الحال عند إنشاء مصنع جديد أو عند تقديم عملية جديدة؟ هل من الحقيقة أن يكون المتبقي، في حال تشييد منشأة، عبارة عن جانب ميكانيكي نوعاً ما والذي يتم تحديده من خلال شخصية المنشأة وأنه يتم ترك القليل في سبيل إجراء التغيير عليه وذلك للتكيف مع الشروط اللحظية التي تتغير بدون توقف؟

إن الاعتقاد بالإثبات الواسع الانتشار فعلاً، بقدر ما يمكنني أن أتيقن منه، لا يتم تأكيده من خلال الخبرة العملية لرجل الأعمال. ففي الصناعة التنافسية، تستدعي مهمة الإبقاء على التكلفة، دون أن يتم رفعها، أن يكون هناك كفاح مستديم بحيث يمتص الجزء الكبير من طاقة المدير. فكم يكون من السهل بالنسبة للمدير غير الفعال أن يقوم بتبديد الفروقات التي ترتكز عليها الأرباح، وأنه، بوجود التسهيلات الفنية ذاتها، يمكن أن يتم الإنتاج مع وجود تنوع من التكاليف، وهذه هي من بين الأشياء الشائعة في مجال خبرات الأعمال التجارية التي لا يظهر أنها ستكون مألوفة وفق مستوى واحد في الدراسة التي يجريها علماء الاقتصاد. وتعدّ قوة الرغبة

ذاتها، التي يرددها باستمرار منتجون ومهندسون والتي تسمح لهم بالمضي قدماً دونما إعاقة من جهة اعتبارات التكاليف النقدية، بمثابة شهادة بليغة تدل على المدى الذي تدخل فيه هذه العوامل إلى الأعمال اليومية الخاصة بها.

ومن الأسباب التي تجعل علماء الاقتصاد، وبشكل متزايد، عرضة لنسيان التغييرات البسيطة المتواصلة هو، ربما، انشغالهم المسبق المتزايد في الإجماليات الإحصائية التي تظهر وجود ثبات (استقرار) كبير جداً أكبر من حركات التفاصيل. ومع ذلك، فمن غير الممكن أن تقوم إجماليات الثبات النسبي ببيان السبب والذي يبدو أن يميل إليه الإحصائيون من وقت لآخر من خلال «قانون الأعداد الضخمة» أو التعويض المتبادل للتغييرات العشوائية. إن عدد العناصر التي يجب علينا أن نتعامل معها ليس كبيراً بما فيه الكفاية بالنسبة لمثل تلك القوى العرضية بغرض استخراج الثبات. ويتم الحفاظ على التدفق المتواصل للسلع والخدمات من خلال التعديلات المدروسة المستديمة وبفعل التصريفات الجديدة التي تتم يومياً في ضوء ظروف غير معروفة في اليوم الذي يسبقه ومن خلال دخول «ب» في الوقت نفسه عندما يخفق «أ» في التسليم. حتى المصنع بآليته الضخمة والمرتفعة يديم التشغيل على نطاق واسع بسبب وجود بيئة تمكّنه من أن يستعمل كل أنواع الاحتياجات غير المتوقعة، مثل القرميد لسطحه والقرطاسية لنماذجه وكل أنواع التجهيزات البالغة ألف نوع ونوع، والتي من دونها ليس باستطاعته أن يكون مكتفياً ذاتياً، إذ تتطلب الخطط الخاصة بتشغيل المصنع أن تكون المواد متاحة فوراً في السوق.

قد تكون هذه هي النقطة التي يجب أن أذكر فيها، باختصار،

حقيقة أن صنف المعرفة، الذي يثير اهتمامي، هو الذي بطبيعته لا يمكنه الدخول في إحصائيات، وبناء على ذلك، ليس من الممكن توصيله إلى أية سلطة مركزية وفق شكل إحصائي. إن الإحصائيات التي يجب على مثل تلك السلطة المركزية أن تستخدمها يجب أن تصل بشكل دقيق وذلك من خلال القيام بعملية الطرح من الفروقات الصغيرة بين الأشياء، عند تجميعها معاً كموارد من نوع واحد؛ تلك البنود التي تختلف من ناحية الموقع والنوعية والتفاصيل الأخرى، وذلك بطريقة يجوز أن تكون جوهرية جداً بالنسبة لاتخاذ القرار الخاص. يعقب ذلك كون التخطيط المركزي القائم على المعلومات الإحصائية غير قادر، بطبيعته، أن يأخذ في الحسبان، مباشرة، هذه الشروط الزمانية والمكانية وأنه يجب على المخطط المركزي أن يجد طريقة معينة بحيث يكون باستطاعته أن يترك القرارات التي يعتمد عليها لاتخاذها من قبل «رجل الساعة» أو «الرجل المسؤول».

خامساً

إن أمكننا أن نتفق على أن المشكلة الاقتصادية في المجتمع هي بشكل رئيسي نوع من التكيف السريع مع التغييرات في الشروط الزمانية والمكانية الخاصة، فسوف يظهر أن ما يعقب ذلك هو وجوب ترك القرارات الختامية بحيث يتخذها الأفراد الذين اعتادوا على هذه الشروط والذين هم على علم مباشر بالتغييرات ذات الصلة وبالموارد المتاحة الفورية للوفاء بها. وليس بإمكاننا أن نتوقع أن هذه المشكلة سيتم حلها من خلال توصيل كل المعلومات في المقام الأول إلى المجلس المركزي والذي يقوم، بعد أن يتم دمج كل المعرفة، بإصدار أوامره. يجب علينا أن نحلها من خلال شكل من

أشكال اللامركزية، غير أن ذلك يلبي فقط جزءاً من المشكلة التي لدينا. نحن بحاجة إلى اللامركزية لأن مثل ذلك سوف يمكّننا من أن نضمن أنه سيتم استخدام معرفة الشروط الزمانية والمكانية الخاصة بطريقة فورية. لكن «الرجل المسؤول» ليس بإمكانه أن يتخذ قراراً بشكل منفرد استناداً إلى معرفته المحدودة، لكنها معرفة وثيقة خاصة بحقائق محيطه المباشر. وهنا ما تزال مشكلة توصيل مثل تلك المعلومات الأخرى إليه باقية بما أنه بحاجة إليها لكي يكيف قراراته وفقاً للنمط الكلي لتغييرات النظام الاقتصادي الأكبر.

ما مقدار المعرفة التي يحتاج إليها لإنجاز ذلك بنجاح؟ أي من هذه الأحداث التي تحدث خلف أفق معرفته الفورية يكون لها صلة بقراره الفوري، وما هو مقدارها الذي يحتاج هو إلى معرفته؟

نادراً ما تجد شيئاً ما يحدث في مكان ما في العالم لا تأثير له على القرار الذي يجب عليه أن يتخذه. غير أنه ليس بحاجة إلى معرفة هذه الأحداث على هذا الشكل ولا هو بحاجة إلى معرفة كل تأثيراتها. فهو، بالنسبة له، لا يعنيه لماذا تكون البراغي ذات الحجم المعين مطلوبة في لحظة معينة أكثر من الحجم الآخر، ولماذا تكون الأكياس الورقية متوفرة بشكل فوري أكثر من أكياس الخيش، أو لماذا أصبحت العمالة الماهرة أو أدوات آلة معينة، في لحظة، أكثر صعوبة في الحصول عليها. إن كل ما يُعدّ مهماً بالنسبة له هو تقريباً ما مقدار تدبير ما وصلت إليه عند المقارنة مع أشياء أخرى، أو ما مقدار الأشياء البديلة المطلوبة بشكل عاجل تقريباً والتي يقوم هو بإنتاجها أو باستخدامها. فالأمر دائماً عبارة عن سؤال له أهمية نسبية يدور حول أشياء لديه ارتباط بها وتكون الأسباب التي تعمل على تغيير أهميتها النسبية ليست ذات شأن بالنسبة له أكثر من

التأثير الذي يقع على تلك الأشياء الملموسة في بيئته الخاصة به.

وفي هذا الصدد، أطلقت اسم «التفاضل والتكامل الاقتصادي» عليها بحيث يكون مناسبة لمساعدتنا من خلال «القياس» على أقل تقدير، لمعرفة كيف يمكن حل هذه المشكلة والتي هي، في الحقيقة، قد يتم حلها بواسطة نظام الأسعار. حتى العقل المنفرد المسيطر والذي تكون في حيازته كل البيانات الخاصة بنظام اقتصادي صغير ذاتي الاكتفاء سوف لن يتفحص بوضوح، حيث تُجرى في كل مرة بعض التعديلات البسيطة على تخصيص المصادر، كافة العلاقات القائمة بين الغايات والوسائل التي من المحتمل أن تكون قد تأثرت. في الواقع، إنه إسهام عظيم يقوم به منطق الاختيار المحض حيث إنه أثبت بشكل قاطع أن بإمكانه، حتى مثل ذلك العقل المنفرد، أن يحل هذا النوع من المشاكل فقط من خلال إنشاء واستخدام، وبشكل متواصل، معدلات التكافؤ (أو «القيم» أو «المعدلات العادية للإحلال»)؛ أي من خلال ربط مؤشر رقمي بكل نوع من أنواع المصادر النادرة حيث إن ذلك المؤشر الرقمي لا يمكن اشتقاقه من أية خاصية يتم امتلاكها من قبل ذلك الشيء الخاص، غير أنه يعكس أهميتها، أو أن يتم اقتضابها، بناء على تركيبة الوسيلة ـ الغاية الكاملة. وفي أي تغيير بسيط يتم إجراؤه، يجب عليه أن يفكر في هذه المؤشرات المتعلقة بالكميات فقط (أو «القيم») التي تم عليها تركيز كل المعلومات ذات الصلة، وأنه، من خلال تعديل الكميات واحدة تلو الأخرى، قادر على إعادة تنظيم تصريفاته بالشكل اللائق دون أن يكون قد حل الأحجية كلها من البداية أو دون الحاجة، في أية مرحلة، إلى استعراضها فجأة في جميع تشعّباتها.

من الناحية الأساسية، تستطيع الأسعار، في أي نظام تتم به بعثرة المعرفة الخاصة بالحقائق ذات الصلة بين أفراد كثيرين، أن تتصرف للتنسيق بين الأعمال المنفصلة لأفراد مختلفين وفق نفس الطريقة التي تقوم بها القيم الذاتية بمساعدة الفرد على التنسيق بين أجزاء خطته. ويجدر بالذكر أن نتأمل للحظة واحدة أحد الأمثلة البسيطة والشائعة جداً على نظام الأسعار لنرى بشكل دقيق إنجازاته. لنفترض أن هناك في مكان ما في العالم فرصة جديدة سانحة لاستخدام بعض المواد الخام، ولنَقُل إنها معدن القصدير (التنك) أو أن أحد مصادر توريد القصدير قد تم استبعاده. بالنسبة لغرضنا، هذا الأمر ليس له أهمية والشيء المهم جداً أن يكون بلا أهمية حيث إن أي سبب من هذين السببين قد يجعل القصدير أكثر ندرة. وكل ما يحتاج مستخدمو القصدير إلى معرفته هو أن بعض القصدير الذين هم معتادون على استهلاكه يستخدم حالياً بشكل أكثر ربحاً في مكان آخر وأنه، نتيجة ذلك، يتوجب عليهم أن يقتصدوا في القصدير. بالنسبة للأغلبية العظمى منهم لا حاجة حتى إلى معرفة المكان الذي نشأت منه الحاجة الملحة لذلك أو لصالح أية احتياجات أخرى يجب عليهم أن يقتصدوا بالمخزون. إذا كان بعض منهم فقط يعرفون مباشرة عن الطلب الجديد ليقوموا بتحويل المصادر تجاهه وإذا كان الأفراد، الذين هم على دراية بالفجوة الجديدة التي تكونت بشكل دوري، قاموا بملئها من مصادر أخرى ما تزال قائمة، فإن تأثير ذلك سوف ينتشر بسرعة في كل أنحاء النظام الاقتصادي بكامله، والتأثير لا يقع فقط على جميع استخدامات التنك بل أيضاً على بدائله تلك وبدائل هذه البدائل وإمدادات كل المواد المصنوعة من التنك وبدائلها وهلم جراً، ويتم ذلك كله دون قيام الأغلبية العظمى بالتوسط لجلب هذه البدائل

غير مدركين بتاتاً السبب الأصلي لهذه التغييرات. لقد تصرف الجميع على أساس سوق واحدة، ليس بسبب قيام أي من أعضائه بمسح ميداني شامل، بل بسبب تداخل مجالات رؤيتهم الفردية المحدودة بالشكل الكافي بحيث يتم توصيل المعلومات ذات الصلة إلى الجميع من خلال وسطاء كثيرين. والحقيقة المجردة هي أن هناك سعراً واحداً لأية سلعة، أو بالأحرى أن تكون الأسعار المحلية مرتبطة بطريقة يتم تحديدها من خلال تكلفة النقل وغيرها، وهو الذي يجلب معه الحل (يمكن ذلك بشكل تصوري فقط) الذي كان قد تم التوصل إليه بفعل فكر فردي حائز على كل المعلومات التي تكون في حقيقة الأمر مبعثرة ما بين الأفراد جميعاً المنخرطين في هذه العملية.

سادساً

يجب علينا أن ننظر إلى نظام الأسعار على أساس كونه آلية خاصة بتوصيل المعلومات، إذا أردنا أن نفهم وظيفته الحقيقية، وهي وظيفة تقوم، طبعاً، بأداء أقل اكتمالاً بما أن الأسعار تزيد بشكل أكثر صرامة. (لكن حتى عندما تصبح الأسعار المعروضة صارمة تماماً، فإن القوى التي ستعمل من خلال التغييرات في الأسعار ما تزال تعمل إلى مدى لا يستهان به من خلال التغييرات التي تتم في شروط العقد الأخرى). والحقيقة الأكثر أهمية حول هذا النظام تكمن في اقتصاد المعرفة الذي يعمل بموجبه أو المقدار الصغير الذي يحتاج المشاركون الفرديون إلى معرفته لكي يتمكنوا من اتخاذ الإجراء الصحيح. وبشكل مختصر، ووفق أي نوع من الرموز، يتم إمرار المعلومات ذات الأهمية الأكبر فقط، ويتم الإمرار إلى أولئك الأفراد المعنيين فقط. إنه لشيء أكثر من أن يكون كناية لغوية بأن

يتم وصف نظام الأسعار على أنه نوع من الآلية الخاصة بتسجيل التغييرات أو أنه نظام اتصالات سلكية ولاسلكية يعمل على تمكين منتجين أفراد من مراقبة مجرد حركة مؤشرات قليلة كما هي الحال لدى مهندس يقوم بمراقبة أذرع بضعة أقراص مرقمة كي يقوم بضبط أنشطتها وتعديلها وفقاً للتغييرات، حيث من الجائز أنهم ليسوا، على الإطلاق، على علم بأكثر مما هو منعكس في حركة الأسعار.

طبعاً، من المحتمل أن تكون هذه التعديلات غير «كاملة» إطلاقاً حسب المفهوم الذي يتصوره عالم الاقتصاد في تحليله للتوازن. لكنني أخشى أن تكون عادتنا النظرية في تناول المشكلة، مع وجود افتراض المعرفة الكاملة تقريباً من جانب كل فرد تقريباً، قد جعلتنا نغفل إلى حد ما الوظيفة الحقيقية لآلية الأسعار وتقودنا إلى تطبيق معايير هي بالأحرى مضللة في الحكم على فاعليتها. والأعجوبة في ذلك هي أنه في حالة كهذه الحالة من ندرة إحدى المواد الخام، دون أن يكون قد تم إصدار أي أمر، وربما دون وجود أكثر من حفنة من الأفراد الذين يعرفون السبب، هناك عشرات الآلاف من الأفراد الذين ليس من الممكن التيقن من هويتهم من خلال التحقيق الذي سيجري على مدى شهور قد اضطروا إلى استخدام المادة أو منتجاتها بشكل أكثر اقتصاداً، بمعنى أنهم تحركوا في الاتجاه الصحيح. ويُعد ذلك بمثابة أعجوبة بما فيه الكفاية حتى وإن لم يتفق الجميع، في عالم سريع التغير، بشكل كلي تام على أنه سيتم الحفاظ على معدلات أرباحهم وفق المستوى الدائم نفسه أو «العادي».

لقد استخدمت كلمة «أُعجوبة» بشكل مقصود من أجل أن أصدم

القارئ بفعل الراحة التي نشعر بها، في أغلب الأحيان، عندما نأخذ عمل هذه الآلية على أساس كونه أمراً مسلَّماً به. إنني على قناعة بأنه إذا كانت إحدى نتائج تصاميم الإنسان المدروسة وأنه إذا فهم الأفراد الذين توجههم تغييرات الأسعار بأن لقراراتهم مغزى أبعد بكثير من أهدافهم الفورية، فإنه يتوجب أن يتم التهليل لهذه الآلية لكونها أحد الانتصارات العظمى التي حققها عقل الإنسان. ويتمثل سوء حظها المزدوج في كونها ليست من إنتاج التصميم البشري وأن الناس الذين تقوم بتوجيههم في العادة لا يعرفون لماذا يجب عليهم أن يعملوا ما هو مطلوب منهم. لكن يجب على أولئك، الذين يهللون «للتوجيه الواعي» والذين لا يمكنهم أن يؤمنوا بأن أي شيء نشأ وتطور بدون تصميم (وحتى دون أن نفهمه) يجب أن يحل المشاكل التي ليس باستطاعتنا أن نحلها عن وعي، أن يتذكروا ما يلي: تكمن المشكلة بشكل دقيق في كيفية تطويل مدى استفادتنا من المصادر بامتداد أبعد من مدى تحكم عقل أي فرد، وبالتالي، في كيفية الاستغناء عن الحاجة إلى تحكم واعٍ وفي كيفية تقديم استنتاجات سوف تجعل الأفراد يعملون الأشياء المرغوب بها دون أن يكون هناك أحد يخبرهم بماذا يجب عليهم عمله.

والمشكلة التي نواجهها هنا هي، على الإطلاق، مشكلة غريبة عن علم الاقتصاد، غير أنها تنشأ بفعل ارتباطها، تقريباً، بكل الظواهر الاجتماعية الحقيقية وباللغة وبمعظم ميراثنا الثقافي، وهي تشكل بالفعل المشكلة النظرية المركزية لجميع العلوم الاجتماعية. وكما قال ألفرد وايتهيد في مضمار آخر: «إنها لحقيقة بدهية خاطئة عميقة، والتي يتم تكرارها في جميع الكراسات ومن أفراد متفوقين عندما يقومون بإلقاء خطاباتهم، بأن علينا أن نستغل، كالمعتاد، إيماننا بالذي

نقوم بعمله. والحالة هي عكس ذلك تماماً. فالحضارات تتقدم من خلال إطالة أمد عدد كبير من العمليات الهامة التي يمكننا تنفيذها دون أن نفكر بها». ولهذا الأمر مغزى عميق في المجال الاجتماعي، فنحن نستخدم باستمرار المعادلات والرموز والقواعد التي لا نفهم معناها ومن خلال استخدامها نستفيد من مساعدة المعرفة التي لا نملكها بشكل فردي. لقد قمنا بتطوير هذه الممارسات والمؤسسات بفعل الاعتماد على العادات والمؤسسات التي ثبت نجاحها في نطاقها الخاص بها والتي أصبحت بدورها أساس الحضارة التي نعتمد عليها.

إن نظام الأسعار هو مجرد تشكيل من تلك التشكيلات التي تعلّم الإنسان استخدامها (مع أنه ما يزال بعيداً جداً عن أن يكون قد تعلم كيف يستفيد منها بالشكل الأفضل) بعد أن كان قد عثر عليها بالصدفة دون أن يفهمها. ومن خلاله، أصبح من الممكن أن نستنفع ليس فقط من تقسيم العمل بل أيضاً الاستنفاع المنسق من المصادر التي تقوم على معرفة مقسمة بشكل متساوٍ. إن الأفراد الذين يحبون أن يثيروا السخرية من أي افتراض بكونه على هذا النحو، يعملون كالمعتاد على تشويه الحجة وذلك من خلال الدس بأنه قد نما وكبر بفضل نوع من الأعجوبة ليناسب الحضارة الحديثة بالشكل الأفضل. وعكس ذلك هو الصحيح: هناك شخص ما استطاع أن يطور هذا الجانب من الجهد الذي تستند إليه حضارتنا نظراً لأنه قام بالعثور مصادفة على طريقة جعلت تحقيقه ممكناً. فإذا لم يفعل المرء ذلك، فإن من المحتم أن يكون ما يزال يطوّر نوعاً آخر من الحضارة والذي قد يكون مختلفاً تماماً، لتشبه «دولة» النمل الأبيض أو نوعاً آخر لا يمكن تصوره. باختصار، يمكننا القول بأنه لا أحد لغاية الآن قد نجح في تصميم نظام بديل، والذي بموجبه يمكن

الحفاظ على خصائص معينة للنوع الموجود حالياً، وهي خصائص باهظة الثمن حتى بالنسبة لأولئك الذين يهاجمونه بأشد أنواع العنف ـ مثلاً على وجه الخصوص المدى الذي يمكن للفرد أن يختار مساعيه، وبالنتيجة الاستخدام الحر لمعرفته ومهارته الخاصة به.

سابعاً

إنه من حسن الطالع وفق مقاييس عديدة أن النزاع الناشب حول عدم الاستغناء عن نظام الأسعار وفق أي حساب عقلاني في مجتمع معقد هو في الوقت الحالي لم يعد يمكن القيام به إطلاقاً بين تحالفات تتبنى آراء سياسية متباينة. والفرضية التي تقول بأننا لا نستطيع الحفاظ على مجتمع قائم على ذلك الجانب من الجهد المكثف قد جرى الترحيب بها بهدير من السخرية عندما قدّمها لأول مرة فون ميزس قبل ١٥ سنة. في هذه الأيام، لم تعد الصعوبات التي ما يزال البعض يواجهونها صعوبات سياسية، الأمر الذي يسهم في جو يفضي بدرجة كبيرة إلى مناقشة عقلية. فعندما نجد أن ليون تروتسكي يجادل قائلاً «إن المحاسبة الاقتصادية لا يمكن التفكير بها بدون علاقات السوق»؛ وعندما يعد البروفيسور أوسكار لانج البروفيسور فون ميزس بتمثال في القاعات الرخامية لـ«مجلس التخطيط المركزي» المستقبلي؛ وعندما يقوم البروفيسور ليرنر بإعادة اكتشاف آدم سميث ويؤكد على أن المنفعة الأساسية لنظام الأسعار تكمن في حفز الفرد ـ بينما يقوم بالبحث عن مصلحته الخاصة ـ على عمل معين يكون في المصلحة العامة، لم يعد فعلاً بالإمكان نسب الخلافات إلى التعصب السياسي. ويظهر بوضوح أن الانشقاق المتبقي يعود إلى خلافات فكرية محضة، وبشكل أكثر خصوصية إلى خلافات منهجية.

مايكل بولاني

نوعان من النظام

مايكل بولاني (١٨٩١ ــ ١٩٧٦) صيدلاني وأستاذ في العلوم من أصل هنغاري. وقد كتب الكثير عن الحرية الأكاديمية وعن العلم كعملية تنافسية في كتب مثل (معارف شخصية)، (دراسة الإنسان)، و(العلم والإيمان والمجتمع). وفي كتابه (منطق الحرية) الصادر عام ١٩٥١ الذي اخترنا منه هذا المقال، يلقي نظرة فاحصة على العلم باعتباره نظاماً تلقائياً، ثم يتوسع في تحليله ليشمل أشكالاً أخرى من النظام التلقائي بما في ذلك عمليات السوق.

يتسم طرحي للحرية في العلم بتشابه وثيق مع المبدأ التقليدي للفردية الاقتصادية. النظرةُ للعلماء في العالم هي أنهم فريق يسعى لاكتشاف الفرص القائمة حالياً لتحقيق اكتشافات، وثمة زعم بأن

جهودهم ستكون منسقةً إذا ــ وفقط إذا ــ تم تركُ كل منهم لاتباع ميوله الخاصة به. هذه المقولة مشابهةٌ تماماً لزعم آدم سميث في ما يتعلق بفريق من رجال الأعمال يستخدمون نفس سوق مصادر الإنتاج من أجل تلبية احتياجات أجزاء مختلفة من نفس نظام الطلب. وقد قال بأن جهودهم ستكون منسقة، كما لو كان ذلك بجهد خفي، لتحقيق أفضل استخدام اقتصادي للموارد المتوفرة.

الواقع أن هذين النظامين للمنفعة القصوى مستندان إلى مبادئ متشابهة؛ وأكثر من ذلك: فهما مجرد مثالين لمجموعة كاملة من الحالات المماثلة. وهناك طائفة واسعة من أنظمة مماثلة في الطبيعة تبدي أنواعاً متشابهة من الأنظمة. وقد أطلق عليها كوهلر، الذي استخدمتُ وصفه في كتابات سابقة لي، أنظمة «النظام الديناميكي»؛ لكني أظن أن من الأفضل الإشارة إليها بوصفها أنظمة **النظام التلقائي**.

نوعان من النظام

حيثما رأينا ترتيباً جيد التنظيم لأشياء أو أفراد فإننا نفترض غريزياً بأن هناك من قام بتخطيطٍ مدبر بإعداد هذا التنظيم على هذه الصورة. الحديقةُ جيدة التنسيق لا بد أن هناك من خطط لها؛ والآلة التي تعمل بشكل جيد لا بد أن هناك من صنعها؛ والسرية التي تقدم عرضاً جيداً في استعراض عسكري لا بد أن هناك من دربها ووضعها تحت قيادة معينة: هذه هي الطريقة الواضحة التي يبرز فيها النظام. أسلوبٌ كهذا في إرساء النظام يتضمن تحديد حرية الأشياء والناس في الثبات أو الحركة حسب ما يروق لهم، وذلك بتحديد موقع معين لكل منهم وفقاً لخطة مسبقة الإعداد.

لكن هناك نوعاً آخر من النظام أقل وضوحاً في التدبير المسبق له يقوم على المبدأ المناقض، المياه في الدورق[1] تستقر عندما تملأ تجاويف الوعاء بدقة تامة وكثافة متساوية حتى مستوى أفقي معين يشكل سطحها الحر: وهو ترتيبٌ متقن تماماً لا يمكن لبراعةٍ بشرية أن تنتجه إذا ما امتنعت قوى الجاذبية والتماسك، وهما من خصائصها، عن العمل للحظة واحدة. مع ذلك، فإن من الممكن تعبئة أي عدد من الأواني ذات الأشكال المتنوعة والمعقدة المتصلة بنظام من الأوعية بذات الطريقة المتقنة والموحدة لمستوى أفقي واحد ـ بمجرد إتاحة المجال لسائلٍ للدخول فيها.

لا يجري في هذا النوع الثاني من النظام وضع أي قيود محددة على العناصر الفردية؛ القوى الخارجية، مثل مقاومة الأوعية وقوى الجاذبية، تفعل فعلها بطريقة محايدة تماماً، ولذلك فإن تلك العناصر حرة في إطاعة القوة الداخلية التي تعمل بينها، والنظام الناتج يمثل التوازن بين جميع القوى الخارجية والداخلية...

هذا يوحي بأنه فيما قد يكون من الممكن تحقيق أشكال معينة من التنسيق في المجتمع مرغوبة اجتماعياً عن طريق السماح لكل فرد بتكييف تصرفاته مع تصرفات الآخرين (أو مع حالة ناجمة عن مجمل تصرفات الآخرين)، فإنه ليس هناك ضمان للافتراض بأنه (١) يمكن تحقيق أي مهمة تنسيقية معقولة معينة باتباع هذا الأسلوب أو (٢) أن أي حالة معينة من التكيف الحر المتبادل بين الأفراد ستحقق نتيجة مرغوبة. وهذا تحذير لنا بأنه حتى أروع النجاحات التي يمكن تحقيقها عن طريق تكيف كهذا لن يكون

---

(١) الدورق: الإبريق الكبير (فارسية).

خالياً من نواقص واضحة كما أنه لا يمثل أكثر من مثاليةٍ نسبية. لكنه مع ذلك يوحي بأن المهمات التي قد يمكن لنظام من التكيف الحر تحقيقها لا يمكن القيام بها عن طريق أي نظام تنسيقي آخر...

أنظمة النظام التلقائي في المجتمع

عندما يتم تحقيق النظام بين البشر عن طريق إتاحة المجال لهم للتفاعل فيما بينهم وفقاً لمبادرتهم الخاصة ـ مع الالتزام فقط بالقوانين التي تنطبق عليهم جميعاً بنفس الدرجة ـ يكون لدينا أسلوبٌ من النظام التلقائي في المجتمع. ويمكننا عندئذ القول إن جهود هؤلاء الأفراد منسقةٌ من خلال مبادراتهم الفردية وإن هذا التنسيق الذاتي يبرر حريتهم استناداً لأسسٍ عامة.

توصفُ أفعال هؤلاء الأفراد بأنها حرة، لأنها لم تتقرر بموجب أي أمرٍ معين سواء من جانب سلطة عليا أو سلطة عامة، والإلزام الذي يخضعون له عام وغير شخصي. هناك عشرات من النواحي ليس هؤلاء الأفراد أحراراً فيها. فهم ملزمون بكسب عيشهم، وقد يجري استغلالهم من جانب أصحاب العمل، أو إخافتهم من جانب عائلاتهم، أو يكونون مغرورين بأوهامهم، ثم إنهم جميعاً سيموتون؛ لا يمكن الادعاء بأنهم أحرارٌ بأي معنىً آخر إلا ما يمكن التعبير عنه بشكل محدد. ما مدى القيمة الجوهرية لحرية كهذه ومدى استحقاقها للحماية، حتى بصرف النظر عن فائدتها الاجتماعية، هي مسألةٌ سأتركها مفتوحة في هذه المرحلة وسأحاول إيضاحها لاحقاً.

يمكن لمجموعةٍ متراكمة من المبادرات الفردية أن تؤدي إلى إنشاء نظام طبيعي فقط في حالة أن تأخذ كل مبادرة في حسابها عند القيام بها

ما فعله الآخرون في السياق نفسه من قبل. عندما يشمل الأمر أعداداً كبيرة من الأفراد، فيجب أن يكون مثل هذا التكيف المتبادل غير مباشر؛ كل فردٍ يكيّف نفسه وفقاً لأوضاع ناتجة من الأفعال السابقة للآخرين. هذا يتطلب أن تكون المعلومات حول الأوضاع المعنية متوفرة لكل فرد من المجموع؛ كما في حالة الأوضاع الشائعة لظروف الأسواق المختلفة، أو الإنجازات الحالية للتقدم العلمي ـ أو أحدث المعلومات المتعلقة بالقوانين السارية. ويمكننا أن نضيف أن استخدامنا لكلمة أفراد يعني أيضاً «الشركات التي تتصرف كأفراد»...

أنظمة النظام الفكري

من بين أنظمة النظام التلقائي التي تشكل جزءاً من الحياة الفكرية في المجتمع سأتطرق أولاً لمثال القانون، وبشكل خاص القانون القائم على العادات والتقاليد. تأمل قاضياً يجلس في محكمةٍ وينظر في قضية صعبة. أثناء دراسته لقراره يستعرض بوعي عشرات السوابق المماثلة، وتمر في ذهنه، دون وعي، الكثير من القرارات الأخرى. في مقعده جلس قبله قضاة آخرون أصدروا أحكامهم وفقاً للقوانين والأحكام السابقة والإنصاف والملائمة مع الواقع، مثلما يتعين عليه أن يقرر الآن؛ وفيما يواصل تحليله لمختلف جوانب القضية، يبقى تفكيره متصلاً على الدوام بتفكيرهم. وهو يشعر، خارج نطاق المرجعيات القانونية البحتة، بمجمل توجهات الآراء المعاصرة في الوسط الاجتماعي بكامله. ولا يكتسب قراره قوة الاقتناع ويصبح جاهزاً لإعلانه إلا بعد أن يكون قد استقر على التوجه بتأثير مختلف هذه العوامل على القضية التي بين يديه ويستجيب لها في ضوء ما يمليه عليه ضميره المهني.

وفي اللحظة التي يتم التوصل فيها إلى هذه النقطة وإعلان الحكم،

يبدأ التيار بالتراجع للخلف. ما أضافه القرار الجديد للتو إلى القانون قد يكون كثيراً أو قليلاً؛ لكنه في كلتا الحالتين يمثل تفسيراً للقانون المعمول به حالياً، مؤكداً أو معدلاً لقواعده من ناحية ما. القرار الجديد يجعل القانون يبدو بعد ذلك في ضوء منظور جديد على نحوٍ ما. كما أن الرأي العام قد تلقى استجابة جديدة وإثارة جديدة للتفكير. كل قرار جديد للمحكمة يوفر دليلاً لكل القضاة في المستقبل للاسترشاد به في قضايا لم يدرسها أحد بعد.

وهكذا، فإن عملية القوانين القائمة على الأعراف تشكل سلسلة من التعديلات يجريها قضاة متعاقبون مسترشدين بتفاعلٍ تناظري بين القضاة والجمهور. والنتيجة هي نموّ منظم للقوانين القائمة على الأعراف يتم من خلاله باستمرار إعادة تطبيق وإعادة تفسير القواعد الأساسية ذاتها والتوسع فيها خلال ذلك إلى نظام متزايد الاتساع والاتساق. هذا التماسك والملاءمة العملية التي يوفرها هذا النظام في أي وقت هما التجسيد المباشر للحكمة التي يتم بموجبها تعديل كل قرار قضائي لاحق لقرارات سابقة ولأي تغييرات منطقية في الرأي العام.

تبعاً لما تقدم فإن عمليات النظام القضائي في القضايا القانونية هي ضرب من النظام التلقائي في المجتمع. لكننا نرى أنها تختلف اختلافاً عميقاً عن أنظمة الإنتاج والاستهلاك من حيث إنها تحقق أكثر من مجرد فوائد مؤقتة. ففي حين أن نظاماً اقتصادياً وفقاً للنظام التلقائي ينسق الأفعال الفردية لمجرد خدمة مصالح مادية آنية للمشاركين فيه، فإن عمليةً منظمة لإجراءات التقاضي ترسي نظاماً فعالاً ودائماً للفكر القانوني.

المثال التالي على النظام التلقائي يعود بنا إلى الموضوع الافتتاحي لهذا الكتاب وهو العلم. فكل عالم يبحث عن اكتشافٍ ما يجد نفسه في مواجهة الآراء والنتائج العلمية لجميع العلماء حتى ذلك الوقت والتي تكون مدونة في الكتب الأكاديمية، أو ـ بالنسبة للأعمال الأحدث ـ في المطبوعات المنشورة حالياً أو في المناقشات العامة. هذا العالم يتبع، أثناء إعداده لمسألته وفي الطريقة التي يعالجها بها وفي التوصل إلى استنتاجاته، الأساليب العلمية المعترف بها مضافاً إليها أي تنويعات شخصية يرى أن من الملائم تطبيقها.

العالم يختلف عن القاضي من حيث إنه ليس لديه قضية ليحكم فيها، لكن عليه اختيار المسألة الخاصة به التي يريد دراستها. وهو في أوائل حياته يكون قد تخصص في فروع علمية معينة تبدو له مناسبة لميوله، ثم إنه خلال سنوات تدريباته المهنية في البحث يظل يبحث عن معضلة ما تتناسب بشكل خاص مع مواهبه ويأمل أن تتمخض دراسته لها عن تحقيق نتائج هامة. وحيث إن الفضل في اكتشاف جديد يُسجّل للعالم الذي كان أول من نشر هذا الاكتشاف، فإن كل عالمٍ يكون متلهفاً لنشر النتائج التي توصل إليها حالما يشعر بأنه متيقّن منها. هذا يحفز العلماء على إبلاغ زملائهم دون تأخير بمدى التقدم الذي وصلوا إليه في أبحاثهم. من ناحية أخرى، هناك عقوبات قاسية تُفرض على المنشورات السابقة لأوانها، والعلماء الذين يثبت أن استنتاجاتهم كانت متسرعة يعانون من إساءة شديدة لسمعتهم؛ وهذا من شأنه حماية الآراء العلمية من التعرض للتشوش نتيجة لنشر كثير من المزاعم الخاطئة من جانب باحثين ذوي طموح جارف. كل ادعاء جديد يقدمه أحد العلماء يُقابَل بقدر من التشكك في الأوساط العلمية، وقد يجد المؤلف أنه بحاجة للدفاع عن الاستنتاجات التي توصل إليها إزاء اعتراضات قد

يواجهها. وهكذا فإن كل إضافة مقترحة للجسم العلمي تخضع لعملية منظمة من التدقيق وتذاع نقاشات كلا الجانبين على الجمهور قبل أن يقرر الرأي العلمي قبول الأفكار الجديدة موضوع البحث أو رفضها.

يمكننا على نحو ما اعتبار العالم الذي يصارع مشكلة ما، ويقبل الانطلاق من كتلةٍ كبيرة من المعلومات المستقرة السابقة، ويخضع للاسترشاد بمقاييس علمية في الوقت الذي يأخذ فيه في الحسبان مجمل التوجهات في الأفكار العلمية الحالية، يمكننا اعتباره مشابهاً لقاضٍ يستشهد بالقانون وبقرارات قضائية سابقة ويفسرها في ضوء الأفكار المعاصرة. بيد أن الطريقة التي يختار فيها العالم مشكلة جديدة يستخدم فيها مواهبه بأفضل وسيلة ممكنة، ثم يعلن اكتشافه حالما يتأكد من صحته ساعياً لتحقيق قبوله لدى جمهور العلماء، تجعله يتصرف بأسلوب أقرب إلى تصرفات رجال الأعمال الذين يبحثون أولاً عن استثمار مربح للموارد الموجودة لديهم ثم يسارعون إلى الإعلان عن منتجاتهم والترويج لها في أوساط المستهلكين قبل أن يتمكن أحد من أن يسبقهم إلى ذلك.

الأسلوب الأول في التعديل شائع في أوساط القضاة والعلماء وهو عملية تشاورية. النمو الدائم للقانون والعلوم يعود إلى المداولات التشاورية التي تعمل على استدامة الأنظمة الدينامية للقانون والعلوم. إذا تحولنا من جهة أخرى إلى رجال الأعمال، فإننا لا نجد سوى القليل من الاتصالات التشاورية بينهم، فبالرغم من أن الأفكار التجارية تواصل أيضاً النمو باستمرار، فإن رعايتها ليست الوظيفة الرئيسية للنظام التجاري. التعديل المتبادل بين رجال الأعمال يوجهه بصورة رئيسية السعيُ لمكاسب فردية، وقد رأينا أن الشيء ذاته

ينطبق بصيغة معدّلة على بعض الجوانب الهامة في الأعمال العلمية. في كلتا هاتين الحالتين، لدينا تكيف تنافسي يميل، أينما عمل، على تعظيم الإنتاج الكلي وخفض التكاليف. وفيما «التشاور» يضمن النمو المنهجي للعلوم، فإن قوى التنافس التي تعمل في الحياة العلمية تميل لإيجاد أفضل استخدام اقتصادي لكل من القوة الفكرية والموارد المادية المستخدمة في السعي لتحقيق الاكتشافات.

بيد أن هناك نقصاً في هذا التحليل. المناقشات العامة التي يتم من خلالها غربلة الادعاءات العلمية قبل قبولها حقائق علمية، هي عملية تعديل متبادل لا هي بالتشاورية ولا هي بالتنافسية. يمكن ضرب مثل على هذا النوع من التعديل باثنين من المحامين اللذين يتواجهان بعضهما في قضية ما ويحاول كل منهما كسب هيئة المحلفين إلى جانبه. عندما تصل مناقشات كهذه إلى دوائر أوسع، يقوم كل مشارك بتعديل حججه على أساس ما كان قد قيل من قبل، وبالتالي يتم كشف جميع الجوانب المتشعبة والخاصة لدى الطرفين في القضية، بحيث يصبح الجمهور في نهاية المطاف مقتنعاً بقبول بعض هذه الجوانب ورفض غيرها. من الممكن وصف الأشخاص المشاركين في هذا الجدل الذي أدى إلى هذه النتيجة بأنهم قد تعاونوا ضمن أسلوبٍ من النظام الطبيعي. هذا النوع من التنسيق يشبه نظاماً تنافسياً في ضوء الدور الذي لعبه فيه الصراع بين أفراد مختلفين يحاول كل منهم تحقيق مكاسب فردية. بيد أن الأطراف في جدل مخلص وصادق يهدفون بصورة أساسية لتقديم الحقيقة، واثقين من أنها ستتفوق على الخطأ. تبعاً لذلك، فإني أرى أنه ينبغي تصنيف التنسيق المتضمن في جدلٍ قائم على الإخلاص والصدق تصنيفاً منفصلاً باعتباره أسلوباً من النظام التلقائي المستند للإقناع. من هنا، يعدّ التنسيق المتبادل للنشاطات العلمية شاملاً

لصيغ من التفاعل في كل الأنواع الثلاثة: التشاور أولاً من حيث الأهمية، والتنافس ثانياً، والإقناع ثالثاً.

القانون والعلوم هما مجالان فقط من بين المجالات الفكرية العديدة في المجتمع. ورغم أنه ليس هناك نشاطات فكرية تشكل أنظمة دقيقة مثل الأفكار القانونية والعلمية، فإنها جميعاً تزدهر بصورة متشابهة عن طريق الجهود التعديلية المتبادلة للأفراد المشاركين. وهكذا فإن اللغة والكتابة يتطوران من خلال أفراد يتواصلون مع بعضهم باستخدامها. والأدب والفنون المتنوعة، سواء في الرسم أو الموسيقى؛ والمهن الاحترافية بما في ذلك الصناعة الدوائية والزراعة والصناعة وسائر الخدمات التكنولوجية؛ ومجمل هياكل الفكر الديني والسياسي والاجتماعي ـ كلها، إضافة لفروع عديدة من الثقافة الإنسانية، تنشأ في كنف النظام التلقائي، مثلها في ذلك مثل تلك التي وضعناها في المجالات العلمية والقانونية. كلّ مجال من هذه المجالات يمثل إرثاً مشتركاً مفتوحاً للجميع يستجيب له الأفراد المبدعون في الأجيال المتعاقبة على شكل ابتكارات مقترحة يتم، عند قبولها، استيعابها في التراث المشترك وتنتقل إلى أجيال قادمة لتسترشد بها...

تعددية مراكز التأثير

أوليتُ اهتمامي في هذا المقال حتى الآن للتوسع في مفهوم التنسيق الذاتي ـ الذي عُرف منذ آدم سميث بأنه من قوى السوق ـ ليشمل نشاطات متنوعة أخرى في المجال الفكري مع إيضاح العلاقة بين الأنظمة الاقتصادية والفكرية المطروحة للمقارنة بينها. وقد بيّنت سابقاً أن عملاً يمكن تحقيقه بصورة طبيعية عن طريق التعديلات

المتبادلة لا يمكن أداؤه بصورة مخططة من خلال هيئة مشتركة. وأود الآن أن أحدد واجبات اجتماعية معينة قد يكون من الممكن أو من غير الممكن إدارتها؛ لكنها، في حال إمكان إدارتها لا يمكن أن تتم إلا من خلال تعديلات تلقائية متبادلة، وسأسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال التوسع في مفهوم تعددية مراكز التأثير.

لقد تحدثت حتى الآن فقط عن مشاكل تتصل بتعددية مراكز التأثير يمكن صوغها حسابياً، مثل تلك التي يتعامل معها المهندسون عادة، كما أنها تحدث أيضاً في مجمل حقول العلوم، مثل مشاكل الأجسام المتعددة في الفلك والفيزياء الذرية. بيد أنه يمكننا، بمعنىً أوسع، اعتبار كل مشكلة تتعلق بموازنة عدد كبير من العناصر، مهمة تنطوي تحت تعددية مراكز التأثير. إن نظام الحركات البدنية اللاإرادية التي تحفظ توازننا أثناء الجلوس أو الوقوف أو المشي يؤدي مهمة تعدد مراكز تأثيرٍ في غاية التعقيد. ومن هذا المستوى الحيواني البحت، يمكننا الصعود إلى أرقى الإنجازات الفكرية والفنية والأخلاقية. إمانويل كانت عرّف الحكمة بأنها قدرة الإنسان على مواءمة جميع أهدافه في الحياة؛ وبالتالي فإن الحكمة تسعى لتحقيق مهمة مراكز مؤثرة متعددة. كل ضربة لون في لوحة فنية ينبغي أن يكون لها تأثير هام على بقية الألوان الأخرى، ويُروى عن موتزارت قوله بأنه يستطيع في اللحظة نفسها سماع جميع النغمات في أوبرا موسيقية ألفها لتوه والتي تؤديها آلات مختلفة. كل الفنون تهدف لتوافق مراكز مؤثرة متعددة. وهناك بين ردود الفعل اللاإرادية والمستويات الإبداعية الفائقة مستويات متوسطة عديدة من الذكاء العملي تثير العديد من المشاكل المتعددة الجوانب المماثلة. قائمة الطعام الجيدة التنوع تحوي أطباقاً وأنبذة متوائمة، ويمكن لذوّاق طعام

حكيم أن يضبط اختياراته من كل لون من الطعام لتحقيق المتعة القصوى منها جميعاً. والطبيب قد يصف علاجاً لمرضٍ رئوي، لكنه يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه القلب والكلى والجهاز الهضمي إضافة لدخل عائلة المريض وظروفها. كل هذه هي مهمات مراكز مؤثرة متعددة لا يمكن صوغها حسابياً.

إيجادُ حلٍّ لواجبات مراكز مؤثرة متعددة من هذا النوع هي قدرة تتميز بها الكائنات الحية والحيوانات على وجه الخصوص. يمكن تبيّن هذه القدرة في أدنى المستويات من خلال قدرة الكائن الحي على التوازن البدني أو الفعل الإرادي، بينما تظهر في المستويات العليا في قدرة الإنسان على التوصل لأحكام صائبة ذكية. يتم تحقيق التوازن في كلتا الحالتين عن طريق عضو يستجيب لطائفة كاملة من النبضات التي تصل إليه من جميع «المراكز» التي يأخذها ذلك العضو في الحسبان، حيث يقوم العضو بوزن الأهمية المشتركة لتلك المراكز سواء كرد فعل أو عن وعي، ويُنتج، مسترشداً بذلك، حلاً لواجبات المراكز المؤثرة المتعددة، أو يحقق على أي حال، قدراً من النجاح في هذا التوجه. ما بين واجبات مراكز مؤثرة متعددة كهذه ليست مصوغةً بأي شكل علي الإطلاق، وبين المراكز المؤثرة المتعددة لعمل المهندس المصوغة كلياً، هناك طائفةٌ من الأعمال المتوسطة سأصفها بأنها «مصوغة نظرياً».

الأعمال أو الواجبات الاقتصادية تقع ضمن هذا التصنيف الأخير. بمعنى أوسع، تُعدّ كل المراكز المؤثرة المتعددة اقتصادية لأن من خصائص جميع المشاكل أن تكون ضمن ظروف محددةٍ معينة، وعمل المراكز المؤثرة المتعددة هو دائماً تحقيق أفضل فائدة ممكنة ضمن هذه الحدود لعدد من العناصر المتوفرة لخدمة غرض مشترك.

لكن مشكلةً ما تصبح أكثر حصراً في نطاق اقتصادي إذا كانت «العناصر» المتعددة هي أنواع مختلفة من السلع الاستهلاكية أو أشكال مختلفة من الموارد المستخدمة لإنتاج هذه السلع، وكانت التحديدات تتكون من ندرة هذه الموارد والسلع المنتجة منها. ويطلق على هذا النوع بالذات من الحكمة أو التدبر اللازم للتعامل مع حالات كهذه مسمى «اقتصاد» بالمعنى التقني.

يأتي على رأس الأمثلة التي تستخدم في هذا السياق زبة البيت المدبرة التي توزع مصاريفها على كل المشتريات المحتملة لتحقيق الفائدة القصوى منها. كل مادة تشتريها ينبغي موازنتها مع كل مادة أخرى، التي تتم موازنتها بدورها مع كل المواد الأخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. هذا هو عمل مراكز التأثير المتعددة لخيارات المستهلك. بل إن روبنسون كروزو كان لديه واجباتُ مراكز تأثيرٍ متعددة أكثر تعقيداً كان عليه إيجاد حل لها إن كان يريد موازنة كل مادة من الاحتياجات والمتع البسيطة التي يلبيها، مقابل بعضها البعض ومقابل كل عنصر جهد مبذول لتلبية هذه الاحتياجات ـ بينما يتعين موازنة كل جهد مقابل كل جهد آخر ومقابل كل شكل من تلبية الاحتياجات التي يسهم فيها هذا الجهد. هذا يحدد عمل المراكز المؤثرة المتعددة في الإنتاج الذاتي التكوين.

الحكمُ على الأمور الذي تمارسه ربةُ البيت المتسوقة أو المزارعُ المنتج لحاجته فقط من الاستهلاك له ملامح معينة تجعله مناسباً لصياغةٍ حسابية لا فائدة من محاولة استخدامها في مجالات تدبيرٍ أخرى أو في اتخاذ قراراتٍ تتعلق بأمور فنية. السلعُ التي يجري استهلاكها والجهد المبذول يمكن حسابهما بدقة، أو يمكن في عموم الأحوال افتراض تحديدهما بدقة دون تشويه كبير للحقائق. وقد أدى هذا

إلى إيجاد حافزٍ لوضع معادلات حسابية توضح المشاكل التي تواجه ربة البيت والمزارع المحدود الإنتاج. بيد أن أهمية هذه المعادلات تختلف تماماً عن المشاكل المعبّر عنها بطريقة حسابية في مجالات الهندسة والفلك التي وصفتُها بأنها كاملة الصياغة. السبب في ذلك أولاً ــ وبشكل جلي ـ أن ربات البيوت والمزارعين لا يعرفون شيئاً عن المعادلات التي يفترض أن توضع لحل مشاكلهم، كما أنهم لن يفهموها لو عرفوها. وثانياً، فإن من غير الممكن تقييم هذه المعادلات لأن معامِلات البدائل التي تدخل فيها لا يمكن قياسها، ولذلك فإن الرموز التي تشير لها ليس لها قيمة عددية.

هناك قيمة لهذه المعادلات في إبراز ملامح منطقية معينة للمشكلة التي تشير إليها، لكن لا يمكن استخدامها لحل هذه المشاكل. وهي توفر نموذجاً حسابياً للقرارات الاقتصادية. فإذا كان من الممكن استخدام إنسانٍ آلي لتمثيل المستهلك، فإن وظيفة هذا الإنسان الآلي يمكن تحديدها تماماً بأرقام حسابية، وهذه الأرقام ستكون ملائمة لذلك النوع من المعادلات التي تستخدمها النظرية الاقتصادية لوصف مشكلة المستهلك. وبالمثل، فإن روبنسون كروزو آلياً سيتعين عليه الالتزام بالنظرية الحسابية للمزارع المنتج لاحتياجاته فقط. بهذا المعنى، قلتُ بأن المشاكل الاقتصادية التي أشرت إليها هي قابلة للصياغة النظرية. صياغتها الحسابية ذات قيمة نظرياً فقط، لا في الممارسة.

ينبغي لي أن أذكر هنا بأن المشكلة الاقتصادية التي تواجه المديرين الصناعيين يمكن أيضاً صوغها نظرياً. وهي تتكون من تعظيم الأرباح إلى الحد الأقصى عن طريق تحويل الموارد الإنتاجية إلى أشياء يمكن بيعها، وبشكل خاص للمستهلكين، حيث يجري تقييم كل من

الموارد والمنتجات وفقاً لأسعار جارية معينة. الصياغة الحسابية للوظيفة الإدارية هي أيضاً مجرد نموذج حسابي. إن مديراً صناعياً معاصراً يستخدم حسابات أكثر (مباشرة أو غير مباشرة) من روبنسون كروزو، ولكن من الواضح أن معظم «المعلومات» التي يعتمد عليها لا يمكن أن تُعطى قيماً رقمية أو أن توضع ضمن علاقات حسابية معينة مع بعضها البعض.

النتيجة الكبرى للنظرية الاقتصادية هي بيانُ أنه يمكن لمجموعةٍ من الأفراد، يسعون كمنتجين ومستهلكين إيجاد حل للمشاكل النظرية المكلفين بها، أن يحققوا تنسيقاً ذاتياً كما لو كانوا موجهين بفعل «يد خفية». النظام الناتج وهو النظام التلقائي يُعرَّف بأنه الحد الأدنى من تكلفة الإنتاج مقروناً بالمنفعة القصوى في التوزيع.

فريدريك إيه. هايك

الأنظمة المصنوعة والأنظمة التلقائية

في هذه المادة المختارة من كتابه الصادر عام ١٩٧٣ (القانون، والتشريع، والحرية) يستفيض هايك في الحديث عن نوعين من النظام أحدهما «مصنوع» والآخر «مُنَمّى»، ويرى أن النظام المصنوع قد يمكن وصفه بالتنظيم بينما يمكن وصف النظام المنمّى باعتباره نظاماً طبيعياً. هناك كلمتان مختلفتان في اللغة اليونانية الكلاسيكية لكلا هذين النوعين من النظام: ترتيب (Taxis) ونظام (Cosmos). وبهذا الصدد ميز الفيلسوف البريطاني مايكل أوكشوت بوضوح بين «رابطة الأعمال» التي يجري تشكيلها بصورة مقصودة لتحقيق غرضٍ معين، و«الرابطة المدنية» التي تضم كل الأفراد والأعمال في المجتمع. المنظمات ــ التي قد تكون شركات تجارية، أو كنائس، أو نوادي، أو جمعيات تعاونية، أو شيئاً آخر ـ

لها عادة غرض محدد وتم تنظيمها لتحقيق هذا الغرض. لكن المجتمع ككل (النظام أو Cosmos) ليس له هدف محدد خاص به، فهو يتكون من أفعال أفرادٍ ومنظمات لهم أهداف معينة. «الفكرة القاتلة في مفهوم رجل النظام» كما يقول هايك في كتابه الأخير، هي الاعتقاد بأن المجتمع ينبغي أن يكون منظماً على غرار مشروعٍ مفرد لتحقيق هدف مفرد.

النظرية الأساسية التي سوف يدور حولها النقاش في هذا الكتاب هي نظرية النظام، وبالأخص التمييز بين نوعين من النظام، سوف أصطلح على تسميتهما مبدئياً بما «أقيم» وما «نما». النظام هو نظرية لا غنى عنها لبحث الظواهر المعقدة، والذي يؤدي فيه إلى حد كبير، الدور الذي يؤديه القانون، في تحليل الظواهر الأسهل. لا يوجد تعبير شاف غير «نظام» يمكن أن نصفه به، مع أن تعابير «آلية» و«هيكل» و«نمط» يمكن أن تحل بين الحين والآخر محل كلمة نظام. تعبير النظام له، بطبيعة الحال، تاريخ طويل في العلوم الاجتماعية، لكن تم تجنبه بشكل عام في الأزمات القريبة: ويعود السبب في ذلك، إلى حد كبير، إلى غموض معناه وارتباطه الذي يتكرر كثيراً مع الآراء الشمولية. غير أننا لا نستطيع الاستغناء عنه، وسوف نحاول الحذر من سوء تفسيره، عن طريق تحديد المفهوم العام الذي سوف نستخدمه في إطاره، ومن ثم التمييز بوضوح بين الطريقتين اللتين يمكن أن تنشأ منهما نظريته. نعني بالنظام (Order)، أننا سوف نصف على امتداد هذا البحث، **حالة تكون فيها عناصر متعددة من مختلف الأنواع، مرتبطة فيما بينها إلى حد أننا نستطيع أن نتعلم من معرفتنا بجزء حيّزين، مكاني أو زمني، من**

المجموع، ما يمكننا من تشكيل توقعات صحيحة، في ما يتعلق بالبقية منها، أو على الأقل، توقعات تكون لها فرصة جدية بأن تثبت صحتها.

من الواضح أنه، وبالنسبة لهذا المعنى، يجب على كل مجتمع أن يملك نظاماً، وأن مثل هذا النظام، كثيراً ما سوف يكون قائماً، دون أن يكون قد أنشئ بإرادة متعمدة. وكما أوضح أحد علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيين البارزين «من الواضح أن يكون هنالك نوع من النظام والتناغم والاستمرارية في الحياة الاجتماعية. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما كان بمقدورنا أن ندير أعمالنا أو أن نلبي أبسط حاجاتنا الأولية».

كوننا أعضاء في مجتمع، معتمدين في تلبية معظم حاجاتنا، على أشكال مختلفة من التعاون مع الآخرين، فإننا نعتمد في متابعة أهدافنا بفاعلية ووضوح، على التوقعات الموازية للآخرين في ما يتعلق بأفعالهم التي تعتمد عليها أفعالنا، والمدى الذي يمكن أن يلبيه الآخرون منها. هذا التوافق للنيات والتوقعات الذي يقرر أفعال أفراد مختلفين، هو الشكل الذي يتجلى فيه النظام في الحياة الاجتماعية؛ وسيكون همُّنا المباشر هو كيف يأتي مثل هذا النظام إلى حيّز الوجود. الإجابة الأولى التي تقودنا إليها حتماً، عاداتنا الفكرية الأنثروبومورفية، هي القول بأنه لا بد أن يكون قد جاء نتيجة تصميم قام به عقل مفكر. وحيث إن النظام قد فُسِّر بشكل عام، على أنه ترتيب إرادي قام به شخص ما، فقد أصبحت هذه النظرية غير مستحبة لدى معظم أصدقاء الحرية، وانحصر مؤيدوها بالأنظمة الاستبدادية. فبموجب هذه النظرية، يجب أن يستند النظام في المجتمع، إلى علاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الأمر والطاعة؛ أو إلى

كيانٍ هرمي للمجتمع بمجموعه، تكون فيه إرادة الرؤساء، وفي نهاية المطاف إرادة سلطة منفردة، هي صاحبة القرار في ما يتعلق بما يجب على الأفراد أن يفعلوه.

هذا المعنى السلطوي لنظرية النظام، هي مستمدة مع ذلك كلياً من الاعتقاد بأن النظام لا يمكن إنشاؤه إلا من خلال قوى خارجية. إنها لا تنطبق على توازن يقام في داخله، مثلما هو الوضع في النظرية العامة للسوق التي تحاول شرحه. نظام عفوي تلقائي من هذا النوع، يملك في كثير من النواحي، خصائص تختلف عن ذلك الذي يقام بتصميم إرادي.

المصدران الإثنان للنظام

دراسة الأنظمة التلقائية كانت منذ زمن طويل التخصص الخاص للنظرية الاقتصادية، على الرغم من أن علم البيولوجيا، كان منذ بداياته مهتماً بذلك النوع الخاص من النظام التلقائي الذي نسميه الكائن الحي أو العضوي. في فترة قريبة فقط، نشأ في ظل العلوم الفيزيائية، تحت اسم «السبرانية ــ علم الضبط» (Cybernetics)، نظامٌ خاص يتعلق بما يطلق عليها أنظمة تنظم نفسها بنفسها، أو تولّد نفسها بنفسها.

إن تمييز هذا النمط من النظام عن نظام وضعه شخص ما، عندما ربط العناصر المختلفة في بوتقة واحدة، أو توجيه حركاتها، هو أساسي لأي فهم لعمليات المجتمع وكذلك لمجمل السياسات الاجتماعية. هنالك مُسمّيات عدة لوصف كل نوع من أنواع النظام، النظام الذي يقام إرادياً وبتصميم، والذي سبق أن أشرنا إليه

كنظام خارجي، أو كترتيب، يمكن وصفه مرة أخرى كبناء، كنظام اصطناعي أو، بصورة خاصة، حيث علينا أن نتعامل مع نظام اجتماعي موجه، كمنظمة. أما النظام الذي ينمو من الداخل، والذي وصفناه بأنه يولد نفسه بنفسه، فإنه يُعرَّف بالإنكليزية بالنظام التلقائي (Spontaneous Order). اللغة اليونانية الكلاسيكية كانت أوفر حظاً، من حيث تملكها كلمات مفردة للنوعين من النظام كليهما أي (Taxis) لنظام يصنع صُنعاً، مثل ذلك على سبيل المثال أمر المعركة، وكلمة (Kosmos) لتسمية النظام الذي ينمو من الداخل، ومعناه الأصلي «النظام الصحيح في دولة أو في مجتمع». وسوف نستعين بين الحين والآخر بتلك المُسمّيات الإغريقية كألفاظ فنية لوصف النظامين.

ليس من قبيل المبالغة القول بأن النظرية الاجتماعية تبدأ مع ـ وأن لها هدفاً فقط بسبب ـ اكتشاف أن هنالك هياكل وكيانات منظمة، هي نتاج أفعال رجال كثيرين، لكنها ليست نتيجة تصميم إنسان. في بعض حقول المعرفة، أصبح هنالك توافق كامل على هذا الأمر. وعلى الرغم من أنه في وقت مضى، عندما اعتقد الناس أنه حتى اللغة نفسها والأخلاق، كانتا من اختراع عبقري عاش فيما مضى، يعترف كل إنسان الآن بأنها كانت نتيجة لعملية تطور، لم يكن أحد يتنبأ بنشوئها أو تصميمها، ولكن في حقول أخرى، كثير من الناس ما زالوا ينظرون بشك إلى الادعاء بأن أنماط التفاعل بين كثير من الناس، يمكن أن تنجلي عن نظام، لم يكن من فعل إنسان أو تصميمه؛ ففي الميدان الاقتصادي، بشكل خاص، ما زال النقاد يصبّون نقداً جاهلاً ساخراً على عبارة آدم سميث حول «يد خفية» والتي حاول فيها بلغة ذلك العصر، وصف كيف أن الإنسان «يقاد لتحقيق هدف، لم يكن جزءاً من نواياه». فإذا كان المصلحون

الغاضبون ما زالوا يشتكون من الفوضى في الشؤون الاقتصادية، فما ذلك إلا لأنهم، إلى حد ما، لا يستطيعون أن يتصوروا نظاماً لم ينشأ عن إرادة وسابق تصميم؛ وكذلك لأن النظام بالنسبة لهم، يعني استهداف أهداف محدودة، وهو ما لا يستطيع أن يفعله نظام تلقائي.

سوف نبحث لاحقاً كيف أن التناغم يتم بين التوقعات والمخططات، وهو ما يتحقق في نظام السوق، وطبيعة الفوائد التي نأخذها منه. حالياً، نحن نوجّه اهتمامنا فقط إلى حقيقة أن نظاماً لم يصنعه الإنسان هو موجود بالفعل، وإلى الأسباب التي تحول دون الاعتراف به بالشكل الكافي. السبب الرئيسي أن مثل هذا النظام، كنظام السوق، لا يبرز إلى العيان عن طريق الحواس، بل يجب استخراجه وتحليله بواسطة العقل. نحن لا نستطيع أن نرى، أو أن نستلهم هذا النظام القائم على أفعال ذات معنى، بل نستطيع فقط إعادة قراءته عقلياً عن طريق تلمُّس العلاقات القائمة بين عناصره. سوف نصف هذه الخاصية بالقول بأنها تجريدية وليست نظاماً محسوساً.

الصفات المميّزة للأنظمة التلقائية

إحدى نتائج الربط الذي تعودنا عليه، بين النظام وبين أحد يصممه، هو أننا نعزو لجميع الأنظمة صفات محددة، مع ترتيبات منتظمة ومتعمدة، وصفات من الضروري أن تكون ملازمة له. مثل هذه الأنظمة هي سهلة نسبياً، أو على الأقل هي بالضرورة تقتصر على درجة معتدلة من التعقيد بحيث يستطيع واضعها استيعابها. إنها تكون عادة محسوسة، بالمعنى الذي ذكر آنفاً بأن وجودها يمكن التثبت منه بوحي من التفتيش؛ وأخيراً، وحيث إنه قد صنع إرادياً

وعمداً، وهو ما يتم دائماً، فإنه يخدم هدفاً من أهداف صانعه. لا تمتُّ أي من هذه الصفات بالضرورة إلى النظام التلقائي. إن درجة تعقيده لا تقتصر على محدودية ما يستطيع العقل البشري أن يحيط به. وجوده لا يحتاج إلى أن يُعبّر عن نفسه تجاه حواسنا، بل يمكن أن يستند إلى علاقات تجريدية كلياً، والتي نستطيع إعادة صوغها فقط بالعقل. وإذا لم يكن قد صُنع، فإنه لا يمكن أن يقال بحق بأن له هدفاً معيناً، على الرغم من أن إدراكنا لوجوده قد يكون مهماً إلى أقصى الحدود أمام مساعينا الناجحة لتحقيق عدد كبير من الأهداف المختلفة.

الأنظمة التلقائية ليست معقدة بالضرورة، لكن، خلافاً للترتيبات الإنسانية الإرادية الأخرى، فإنها قد تحقق أية درجة من التعقيد. إحدى أهم حججنا ستكون بأن الأنظمة الشديدة التعقيد، والتي تشتمل على حقائق محددة أكثر من قدرة الدماغ على التأكد منها أو استغلالها، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال قوى تحضُّ على إقامة أنظمة تلقائية.

ليس من الضروري أن تكون الأنظمة ما سميناه بالتجريدية، بل كثيراً ما تتألف من نظام من العلاقات التجريدية بين عناصر تُعرف كذلك فقط من خلال خصائص تجريدية، ولهذا السبب لن تُرى بشكل حدسي، ولن يتم التعرف عليها إلا على أساس نظرية تحتوي على تلك الخصائص. أهمية الصفة التجريدية لمثل تلك الأنظمة، تقوم على حقيقة أنها يمكن أن تستمر، بينما جميع العناصر الجزئية التي تحتويها، وحتى عدد تلك العناصر، معرضة للتغيير. وكل ما هو ضروري للمحافظة على مثل ذلك النظام التجريدي هو الحفاظ على كيان مُعينّ من العلاقات، أو أن تظل عناصر من نوع مُعينّ (ولكن

مختلفة العدد) على علاقات فيما بينها، بشكل مُعيّن.

لكن، من أكثر الأمور أهمية، هي العلاقة بين نظام تلقائي ونظرية الهدف. وحيث إن مثل هذا النظام لم يأت إلى الوجود على يد قوة خارجية، فإن النظام، بصفة كونه نظاماً، لا يمكن أن يكون له هدف، على الرغم من أن وجوده قد يكون مجدياً للأفراد الذين يعيشون ضمن ذلك النظام. لكن، بمعنى مختلف، قد يكون صحيحاً القول بأن النظام يستند إلى فعل هادف من عناصره، عندما يكون الهدف، ليس أكثر من أن أفعالها تتوخى الحفاظ على أو إعادة بناء ذلك النظام. إن استخدام لفظ الهادف بهذا المعنى، أي كنوع من الاختزال، كما سماه البيولوجيون، ليس خاطئاً ما دام أننا لا نعني به إدراك الهدف من قبل العناصر، بل نعني مجرد أن العناصر قد اكتسبت استمرارية في السلوك، قادرة على المحافظة على النظام، والافتراض هنا هو أن تلك العناصر التي سلكت طريقاً محددة، قد حققت ضمن النظام المنبثق عن ذلك حظاً أوفر بالبقاء من تلك التي سلكت طريقاً أخرى. ومع ذلك، وعلى وجه العموم، فإن من الأفضل في هذه الناحية تجنب استخدام تعبير «هدف»، وأن نستعيض عن ذلك بالحديث عن «الفعل».

في المجتمع، الاعتماد على النظام التلقائي يوسِّع ويُقيِّد، في آن معاً، قدرتنا على السيطرة

حيث إن النظام التلقائي هو نتيجة لعناصر جزئية تؤقلم نفسها مع ظروف تؤثر مباشرة على بعض منها فقط، والتي بمجموعها، ليست بالضرورة معروفة لأحد، فقد تتوسع إلى ظروف هي من التعقيد بحيث لا يستطيع أي عقل الإحاطة بها جميعها. ونتيجة لذلك،

فإن النظرية تصبح مهمة بشكل خاص، عندما نتحول من الأشياء الميكانيكية إلى أمور أعلى تنظيماً، أو ظواهر معقدة في جوهرها، مثل التي نشاهدها في مجال الحياة والعقل والمجتمع. هنا علينا أن نتعامل مع كيانات نمت، وبدرجة من التعقيد الذي أصبحت تتسم به، ويمكن أن تتسم به فقط لأنها نتاج قوى تلقائية موجهة. وهي بالتالي تواجهنا بصعوبات خاصة، في جهودنا لتوضيحها، وكذلك في أية محاولة للتأثير على صفاتها. وما دام أننا لا نستطيع أن نعرف، على أقصى حد، الأنظمة التي تنقاد إليها العناصر من مختلف الأشكال، والتي تتشكل منها الهياكل أو الكيانات، ولكن ليس جميع العناصر المفردة، وليس أبداً جميع الظروف المحددة التي توضح كل واحدة فيها، فإن معلوماتنا سوف تظل مقتصرة على الخصائص العامة للنظام الذي سوف يشكل نفسه. وحتى في حالات، كما هي الحال بالنسبة لمجتمع من الناس، قد نكون في وضع نستطيع فيه تغيير بعض أنظمة السلوك التي تخضع لها تلك العناصر، فإننا نستطيع عندها التأثير فقط على الخصائص العامة، وليس تفصيلات النظام الذي سوف ينشأ.

هذا يعني أنه، ومع أن استخدام القوى التلقائية المحركة سوف يمكّننا من تفعيل إنشاء نظام على درجة عالية من التعقيد (أي أنه يشمل عناصر بأعداد كبيرة وتنوع وظروف مختلفة) بحيث لا نستطيع أبداً استيعابها عقلياً أو، ترتيبها إرادياً، وبالتالي سوف تكون لنا سيطرة أقل بالنسبة لتفصيلات مثل ذلك النظام، مما يكون لنا لو أننا أقمنا نظاماً بالإرادة والترتيب. وفي حالة الأنظمة التلقائية، قد يمكن عن طريق تقرير بعض العناصر التي تشكلها، تقرير الأشكال المجردة، لكن علينا في تلك الحالة أن نترك الجزئيات إلى ظروف لا نعرفها. وهكذا، وبالاعتماد على القوى التلقائية المحركة، نستطيع توسيع

مجال أو آفاق النظام، والذي نستطيع أن ندفع باتجاه تشكيله، تحديداً بسبب أن تجلياته الخاصة سوف تتوقف على ظروف عديدة وأكثر مما هي معروفة لنا وفي حالة نظام اجتماعي، بسبب أن مثل هذا النظام سوف يستفيد من المعرفة المنفردة لجميع أعضائه المنفردين، ودون أن تكون هذه المعرفة أبداً مركّزة في عقل واحد، أو خاضعة لتلك العمليات من التنسيق والتأقلم المتعمد، التي يقوم بها العقل.

وتبعاً لذلك، فإن درجة السيطرة على النظام الموسع والأكثر تعقيداً، سوف تكون أقل كثيراً من تلك التي نستطيع ممارستها في نظام أقيم إرادياً وتصميماً. سوف تكون هنالك نواح عديدة، والتي لن نملك فوقها أية سيطرة، أو، على الأقل، لن نستطيع فيها التغيير ـ دون التدخل أو إعاقة القوى التي تنتج النظام التلقائي. أية رغبة لدينا لمعرفة الموقع الخاص للعناصر المنفردة، أو العلاقة بين أفراد معينين أو جماعات، لا يمكن أن تتحقق دون تخريب النظام الكُلّي. إن نوعية القوة والتي في هذا المجال يمكن أن نملكها بالنسبة لترتيبات إرادية محسوسة، هي غير ممكنة في نظام تلقائي، حيث يمكن أن نعرف وأن نؤثر على النواحي التجريدية منها ليس إلا.

نظام المجتمع التلقائي يتكون من أفراد ومنظمات

في أيّ تجمع للرجال يزيد عن أصغر الأحجام، سوف يستند التعاون دائماً إلى النظام التلقائي، وكذلك التنظيم المتعمد. ليس هنالك من شك بأنه، ولمهام كثيرة محدودة، يكون التنظيم أقوى وسائل التنسيق الفعال، لأنه يمكّننا من أقلمة النظام بشكل أكثر فاعلية في تلبية رغباتنا؛ بينما، وبسبب التعقيدات التي يجب أخذها في

الحسبان، يترتب علينا الاعتماد على القوى التي تعمل على إيجاد نظام تلقائي، وفي هذه الحالة، فإن سلطتنا على المحتويات الخاصة لهذا النظام، تكون بالضرورة محدودة.

أن يتعايش النظامان جنباً إلى جنب وبرتابة في كل مجتمع ـ على أية درجة من التعقيد ـ لا يعني مع ذلك، أننا نستطيع جمعهما بأي شكل نرغب فيه. ما نجده في الواقع في جميع المجتمعات الحرة هو أنه، ومع أن المجموعات من الرجال سوف تنضم إلى منظمات من أجل تحقيق أهداف معينة، فإن التنسيق بين نشاطات جميع تلك المنظمات المختلفة، وكذلك بين الأفراد المختلفين، يتأتى نتيجة قوى تعمل على خلق نظام تلقائي. العائلة، المزرعة، المصنع، الشركة، المؤسسة وسائر التنظيمات، وجميع المؤسسات العامة، بما في ذلك الحكومة، هي تنظيمات تتجمع بدورها في نظام تلقائي أكثر شمولية. يحسن بنا الاحتفاظ بتعبير «المجتمع» لهذا النظام الكلي التلقائي الشامل، حتى نميزه عن جميع مجموعات التنظيم الأصغر التي تتواجد ضمنه، وكذلك تمييزه عن جماعات صغيرة ومنعزلة إلى حد ما، مثل الجحافل الكبيرة، والقبائل والعشائر، والتي يكون مسلك أعضائها، من بعض النواحي، تحت توجيه مركزي، لتحقيق هدف مشترك. في بعض الحالات، تكون الجماعة ذاتها، والتي في بعض الأحيان، عندما تكون مشغولة في معظم روتينها اليومي، تعمل كنظام تلقائي يتم الحفاظ عليه بالتقيّد بالأنظمة التقليدية المتعارف عليها، ودون الحاجة إلى أوامر؛ بينما في حالات أخرى مثل الصيد، والهجرة والقتال، يكون سلوكها كتنظيم، وتحت إرادة القائد.

النظام التلقائي الذي نسميه المجتمع لا يحتاج إلى وجود حدود دقيقة، مثل تلك التي تمتلكها المنظمات. كثيراً ما سوف توجد نواة

واحدة أو نواة عدة لأفراد يكونون متصلين اتصالاً وثيقاً فيما بينهم، ويحتلون موقعاً مركزياً في نظام أقل ارتباطاً ولكن أوسع أفقاً. مثل هذه الجمعيات المعينة، ضمن المجتمع الكبير، قد تنشأ نتيجة للقرب المساحتي، أو نتيجة ظروف خاصة تولد علاقات وثيقة بين أعضائه. وجمعيات جزئية مختلفة من هذا النوع كثيراً ما تتقاطع، وكل فرد، بالإضافة إلى كونه جزءاً من المجتمع الكبير، يمكن أن يكون عضواً في العديد من الجمعيات التلقائية الجزئية أو الفرعية، وكذلك في منظمات مختلفة تكون قائمة ضمن المجتمع الكبير.

من بين التنظيمات القائمة ضمن المجتمع الكبير، هنالك واحد يحتل بانتظام مركزاً خاصاً جداً وهو ما نسميه الحكومة. ومع أنه يمكن تصور نظام تلقائي نسميه المجتمع يمكن أن يعيش بدون حكومة، إذا روعي حد أدنى من الأنظمة بدون جهاز يضمن تنفيذها، فإن التنظيم الذي نسميه الحكومة هو في معظم الحالات جهاز لا مندوحة عنه من أجل ضمان إطاعة تلك الأنظمة.

هذه المهمة المعينة المنوطة بالحكومة، هي شبيهة بفريق الصيانة في المصنع، حيث إن هدفها ليس إنتاج أية خدمات أو سلع، بل التأكد من أن الأجهزة التي تنظم الإنتاج لتلك البضائع والخدمات، هي في حالة عملية جيدة. الهدف الذي تعمل الآليات من أجله، يتقرر من قبل أولئك الذين يديرون أجزاءها، وفي نهاية المطاف، فإن الذي يقرر ذلك هم مستهلكو إنتاج تلك الآلات.

التنظيم نفسه الذي توكل إليه المحافظة على الهيكل العملاتي الذي يستخدمه الأفراد لأغراضهم الخاصة، يتوقع منه أيضاً أن يقدم خدمات أخرى، قد لا يستطيع النظام التلقائي تقديمها بدرجة كافية،

هذا بالإضافة إلى محافظته على تطبيق الأنظمة المرعية. هنا فإن المهمتين المختلفتين اللتين تتولى الحكومة القيام بهما، ليستا منفصلتين بوضوح لكن، وكما سنرى، فإن التمييز بين العمل القسري الذي تتولى بموجبه الحكومة تطبيق قوانين السلوك، وبين عملها الخدماتي والذي تتولى في إطاره مجرد إدارة موارد وضعت تحت تصرفها، هو تمييز على غاية كبيرة من الأهمية. ففي المهمة الثانية، تكون الحكومة بمثابة تنظيم من بين عدد كبير من المنظمات، وتكون كسائر التنظيمات جزءاً من نظام تلقائي متكامل؛ بينما في المهمة الأولى تكون الحكومة شرطاً لا مندوحة عنه لحفظ النظام العام. في اللغة الإنكليزية من الممكن، وقد كان ذلك ممكناً دائماً، بحث هاتين المهمتين أو النظامين، في إطار التمييز بين «المجتمع» و«الحكومة». لا حاجة لبحث هذا الموضوع، ما دمنا نتحدث عن بلد واحد، من ذكر تعبير «الدولة» المليء بالمعطيات الميتافيزيقية. يعود الحديث عن «الدولة»، بينما المقصود والأكثر دقة هو الحكومة، إلى فكر الفيلسوف هيغل الذي جعل استخدام عبارة الدولة بدلاً من الحكومة، الأكثر شيوعاً خلال المائة سنة الماضية. بيد أن الذي يفعل، أو ينتهج سياسة، هو التنظيم الذي يعرف بالحكومة. ويصبح الأمر أكثر غموضاً بصفة خاصة عندما تستخدم عبارة الدولة بدلاً من الحكومة كشيء مختلف عن المجتمع، من أجل تبيان أن الأولى هي تنظيم والثانية هي نظام تلقائي.

أحكام النظام التلقائي وأحكام التنظيم

إن أحد أهم طروحاتنا هو القول بأنه، على الرغم من أن النظام والتنظيم سوف يتعايشان دائماً جنباً إلى جنب، فإنه ليس ممكناً بعد الخلط بين هذين المبدأين من النظام، بأي شكل من الأشكال التي

تروق لنا. فإذا لم يكن ذلك مفهوماً بشكل عام، فما ذلك إلا لأنه، ومن أجل تقرير النظامين كليهما، علينا أن نعتمد على الأنظمة، وأن الاختلافات المهمة بين الأنواع المختلفة من الأنظمة، والتي يتطلبها النوعان الاثنان من النظام، هي، بوجه عام، غير مُدرَكة.

إلى حد ما، كل تنظيم يجب أن يعتمد على أحكام، وليس فقط على أوامر محددة. السبب هنا هو نفسه الذي نجده ضرورياً لأي نظام تلقائي، بالاعتماد فقط على الأحكام دون سواها؛ أي أن إرشاد الناس في أفعالهم بالأحكام بدلاً من الأوامر المحددة، يجعل من الممكن الاستفادة من المعلومات التي لا يملكها أي إنسان واحد بمجموعها. كل تنظيم، والذي لا يكون الأعضاء فيه مجرد أدوات في يد صاحب التنظيم، سوف يقرر بالأوامر المحددة فقط الأفعال التي يؤديها كل عضو، والأهداف التي يتطلع إليها، ونواحي عامة محددة حول الوسائل التي يجب اتباعها، ويترك التفصيلات لكي تقرر من جانب الأفراد على أساس معلوماتهم ومهاراتهم.

التنظيم يواجه هنا المشكلة التي تواجهها أية محاولة لإضفاء النظام على نشاطات إنسانية معقدة: صاحب التنظيم لا بد أن يرغب برؤية الأفراد وهم يتعاونون للمشاركة في المعلومات المتاحة لديهم، والتي لا يملكها هو نفسه. هل من المعقول في شيء، ما خلا في أصغر أنواع التنظيم، أن تُحكم جميع النشاطات بتفصيلاتها الجزئية، من عقل واحد؟ بكل تأكيد، لا أحد نجح في ترتيب جميع النشاطات التي تجري في مجتمع معقد. فإذا حدث واستطاع أحد النجاح في تنظيم المجتمع تنظيماً تاماً، فإننا لن نستطيع في تلك الحالة الاستفادة من العقول الكثيرة، ويقتصر اعتمادنا على عقل واحد؛ لن يكون مثل ذلك المجتمع معقداً بل بدائياً جداً ـ وكذلك

يصبح العقل الذي تقرِّر معلوماته وإرادته كل شيء. الحقائق التي يمكن أن تدخل في تصميم مثل ذلك النظام لن تكون سوى تلك التي استطاع عقله معرفتها واستيعابها؛ وحيث إنه هو وحده الذي يقرر الفعل وبالتالي يكتسب الخبرة، فلن يكون هنالك ذلك التفاعل بين عقول كثيرة، وهو المناخ الوحيد لنمو العقل.

إن الذي يُميّز الأحكام التي تحكم العمل ضمن التنظيم، هو أنها يجب أن تكون متعلقة بتنفيذ مهام محددة. إنها تفترض بأن موقع كل فرد في الهيكل الثابت يقرر بالأوامر، وأن الأحكام التي يتوجب على كل فرد إطاعتها، تعتمد على الموقع الذي خُصّص له، وعلى الأهداف التي قرّرتها لها السلطة الحاكمة. وهكذا، فإن الأحكام سوف تنظِّم فقط تفاصيل عمل من يُعيَّن من قبل الحكومة أو وكالاتها.

هكذا، فإن أحكام التنظيم، هي وجوباً تابعة للأوامر، وتملأ الفراغات التي لا تكون قد شملتها الأوامر. سوف تكون مثل هذه الأحكام مختلفة بالنسبة للأعضاء المختلفين في التنظيم، تبعاً للأدوار المختلفة الموكولة إليهم، ويتوجب أن تُفسَّر في ضوء الأهداف التي تقررها القيادة. فبدون تخصيص عمل محدد، وتقرير الأهداف التي يتوجب السعي إلى تحقيقها تنفيذاً للأوامر، فإن حكماً في شكله النظري المجرد لن يكون كافياً لإبلاغ كل فرد ماذا يجب عليه أن يفعل.

وخلافاً لذلك، فإن الأحكام التي تسيّر نظاماً تلقائياً لا بد من أن تكون مستقلة عن أي هدف، وأن تكون عامة، إن لم يكن لجميع الأعضاء، فعلى الأقل لمجموعات كاملة من الأعضاء. يجب أن

تكون، كما سوف نرى، أنظمة تنطبق على أعداد غير معروفة وغير محددة من الأشخاص والأحداث. يجب أن يطبّقها الأفراد في ضوء ما يتوفر لديهم من معلومات ومن أهداف. وسيكون التطبيق بمعزل عن أي هدف مشترك، والذي قد لا يكون الفرد حتى على معرفة به.

ضمن الأطر التي طرحناها، هذا يعني أن القوانين العامة التي يقوم عليها النظام التلقائي تهدف إلى نظام نظري مجرد، والذي تكون مكوناته الخاصة أو المحسوسة غير معلومة أو متوقعة من أحد؛ بينما الأوامر، وكذلك الأنظمة التي تحكم تنظيماً ما، تخدم أهدافاً ونتائج محددة، يكون قد وضعها من هم في سُدَّة الحكم. وكلما كان النظام أكثر تعقيداً، كان ذلك الجزء من الأفعال المختلفة أكثر استسلاماً للظروف التي لا تكون معروفة للذين يوجهون المجموع الكلي للنظام، وسوف يكون الإشراف أكثر اعتماداً على الأحكام بدلاً من الأوامر المحددة. أما في المنظمات الأكثر تعقيداً، فإن السلطة العليا لا تعطي أكثر من تفويض أو تخصيص أفعال محددة، فيما الهدف العام يكون بأوامر من السلطات العليا الحاكمة. أما تنفيذ تلك المهام، فتكون منظمة بأحكام محددة تخص أولئك الذين يعهد إليهم تنفيذ تلك المهام. فقط، عندما ننتقل من أكبر تلك التنظيمات، أي الحكومة، والتي كتنظيم، تظل مقيدة بمجموعة من الأهداف المتوخاة، إلى الرحاب الواسع الذي يشمل المجتمع كله، نجد نظاماً يعتمد اعتماداً حصرياً على الأنظمة، ويكون كذلك، تلقائياً بالكامل في خصائصه.

ولأنّ هيكل المجتمع الحديث لم يكن معتمداً على التنظيم، بل نشأ وترعرع كنظام تلقائي، يكون هذا المجتمع قد اتسم بهذه الدرجة

الكبيرة من التعقيد، والتي تفوق بمراحل عديدة ما كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو كان المجتمع قد تكوّن بتصميم هادف. وفي الحقيقة، فإن الأنظمة التي جعلت نمو هذا النظام المعقد ممكناً، لم تكن قد صممت توقعاً لتحقيق تلك النتائج. بيد أن أولئك الناس الذين قيِّض لهم أن يضعوا أنظمة مناسبة، هم الذين أنشأوا حضارة معقدة، والتي كثيراً ما انتقلت بعد ذلك إلى الآخرين. إن القول بأن علينا أن نخطط لمجتمع حديث، بسبب أنه أصبح بمثل هذا التعقيد هو قول ينطوي على التناقض، وهو نتيجة سوء فهم تام لتلك الظروف، والحقيقة هي، أننا بدلاً من ذلك، نستطيع الحفاظ على مثل هذا النظام المعقد، لا عن طريق توجيه أعضائه، بل بشكل غير مباشر عن طريق تطبيق الأنظمة المؤدية إلى خلق نظام تلقائي وتحسينها.

سوف نرى أن من المستحيل استبدال النظام التلقائي بتنظيم، وفي الوقت ذاته استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من المعرفة الموزعة والمتاحة لأعضائه؛ فضلاً عن تحسين أو تصحيح ذلك النظام، عن طريق التدخل فيه بأوامر مباشرة. مثل هذا الجمع بين نظام تلقائي وتنظيم، هو أمر من خطأ الرأي الوقوع فيه. وبينما هو أمر معقول إثراء الأوامر التي توجه التنظيم بأنظمة فرعية، واستخدام التنظيمات كعناصر في نظام تلقائي، فإنه لن يكون مفيداً استبدال الأنظمة التي تحكم النظام التلقائي عن طريق أوامر فرعية ومنعزلة، في ما يتعلق بتلك الأفعال التي تخضع لأنظمة السلوك العام. هذا هو جوهر المقولة ضد التدخل في نظام اقتصاد السوق. السبب في أن مثل هذه الأوامر المنعزلة، التي تتطلب اتخاذ إجراءات محددة من قبل أعضاء النظام التلقائي، لا يمكن أن تُحسن، بل تعرقل ذلك النظام، هو أن مثل ذلك التدخل يتعلق بشبكة من الأفعال المتشابكة،

وتسيّرها معلومات وأهداف معروفة فقط للقلة التي تمارسها، لكنها ليست متوافرة للسلطة الحاكمة. النظام التلقائي ينشأ من توازن جميع العناصر التي تؤثر فيه، وبتفاعل جميع تلك الأفعال فيما بينها، وهو توازن سوف يتعرض للتدمير إذا سُمح لبعض الإجراءات، التي تقررها جهة خارجية وعلى أساس معلومات مختلفة، وفي خدمة أهداف مختلفة، من أن تؤدي دورها في تلك العمليات.

إن الحجة التي نسوقها ضد «التدخل» هي، أنه وإن كنا نستطيع إدخال تحسينات على نظام تلقائي، عن طريق تعديل الأنظمة التي يقوم عليها، وأننا نستطيع أن نعزز نتائجه بجهود المنظمات المختلفة، فإننا لا نستطيع أن نحسن النتائج بأوامر محددة، تحرم أعضاءها من إمكانية استخدام معلوماتهم لتحقيق الأهداف المتوخاة.

علينا أن ننظر، على امتداد هذا الكتاب، كيف أن نوعين من الأنظمة، قد قدمتا أنموذجاً لنظريتين مختلفتين للقانون، وكيف أن أولئك الذين يستخدمون عبارة القانون، هم يتحدثون في الواقع، عن شيئين مختلفين. هذا يتجلى بوضوح في التناقض الذي نراه على امتداد التاريخ، بين أولئك الذين يرون القانون والحرية أمرين لا يمكن الفصل بينهما، وأولئك الذين يرونهما غير قابلين للتوفيق. نحن نرى تراثاً واحداً عظيماً يمتد من الإغريق القدماء وسيسيرو، وعبر القرون الوسطى، إلى الليبراليين الكلاسيكيين مثل جون لوك، وديفيد هيوم، وإمانويل كانت، والفلاسفة الاسكتلنديين الأخلاقيين، وامتداداً لرجال الدولة الأميركيين، في القرنين التاسع عشر والعشرين، والذين كانوا يؤمنون بأن القانون والحرية لا يمكن أن ينفصلا؛ بينما، بالنسبة لتوماس هوبز، وجيرمي بينثام، وكثير من المفكرين الفرنسيين،

ومدرسة القانون الحديث، يعني وجوباً، النيل من الحرية. هذا الخلاف الظاهري بين أعداد كبيرة من عظام المفكرين، لا يعني أنهم توصلوا إلى نتائج متعاكسة، بل يعني أنهم توصلوا إلى مفهوم كلمة القانون بمعانٍ مختلفة.

مايكل روثتشايلد

الاقتصاد نظاماً بيئياً

كان الاقتصادي وليام إيه. نيسكانين، العضو السابق في المجلس الاقتصادي الرئاسي ورئيس مجلس إدارة معهد كيتو حالياً، يعلق ثلاث صور زيتية على جدار مكتبه: الأولى لإسحاق نيوتن، والثانية لآدم سميث، والثالثة لتشارلز داروين. وكتب تحت كل منها شعاراً هذا نصه: «نظامٌ دون توجيه». لكن مايكل روثتشايلد يؤكد أن الاقتصاديين قد أخطأوا باستعارة مفاهيم ميكانيكية من فيزيائيات نيوتن بدلاً من الأفكار الثورية لبيولوجيات داروين. تأثرت نظريات داروين في التطور والاختيار الطبيعي بقراءاته لآدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، لكن الاقتصاديين الذين جاءوا في وقت لاحق لا يقيمون وزناً لهذه العلاقة. روثتشايلد، وهو مستشار في قطاع الأعمال ومؤسس معهد علم التبيؤ، يؤكد في

كتابه (علم التبيؤ: حتمية الرأسمالية) أن المعلومات ــ الجينية أو الاقتصادية ــ هي الأساس لكل من البيئة والسوق. ورغم أن روثتشايلد لم يكن مطَّلِعاً على أعمال هايك واقتصاديي «المدرسة النمساوية» الآخرين، فإن تحليله مكمّلٌ تماماً لتحليلاتهم.

يُعرَّف كل كائن عضوي بمعلومات جيناته، لكن الكائن الحي يُعرَّف أيضاً بعلاقته بفريسته، ومنافسيه، ومفترسيه. بالطريقة نفسها، يمكن تعريف منظمة ما بتقنيتها وعلاقتها مع الموردين والمنافسين والعملاء. الكائنات العضوية والمنظمات، من وجهة نظر علاقاتها البيئية، هي نقاط التقاطع في شبكات علاقات. بمرور الوقت، واستمرار التحولات، تنمحي بعض هذه النقاط وتظهر نقاط جديدة مطلقةً تغيراتٍ تسري في كل شبكة. الكائنات العضوية أو المنظمات، المقيدة بعلاقاتها الأساسية، تبقى في مواضعها ساعية إلى الهدف نفسه ــ بقاء المعلومات الجينية أو التكنولوجية التي تحملها.

في النظام التبيؤي، تتدفق الموارد عبر سلسلة التغذية. ضوء الشمس يوفر الطاقة للنظام بكامله، والطاقة تتدفق من النباتات إلى الحيوانات آكلة الأعشاب ثم إلى الحيوانات المفترسة. واستكمالاً للدورة المادية، تقوم البكتيريا بتكسير الخلايا الميتة وتفرز الفضلات الكيميائية التي تصبح غذاءً للنباتات.

في الاقتصاد، تتدفق الموارد إلى سلسلة القيمة المضافة من المناجم والمزارع إلى المصانع وخطوط التجميع والمؤسسات الخدمية، والجهد الإنساني يوفر الطاقة للنظام، وتُستخدم المُنتجات النهائية للاقتصاد

من المستهلكين الأفراد. والآن، وقد نضج أخيراً وعينا بالدمار البيئي، فإن فضلات المستهلكين أخذت تجد طريقها في إعادة التدوير لتعود إلى بداية سلسلة القيمة المضافة.

ورغم أن نظامي التبيؤ والاقتصاد يشتركان في خطوطهما الأساسية، فإن هناك اختلافات بليغة تميز هذه الشبكات الحية. ولكي نستطيع أن نفهم تماماً أوجه التشابه العميق بينهما، يتعين علينا فهم الاختلافات الظاهرية. فعلماء التبيؤ، على سبيل المثال، يُعَرِّفون «الموضع البيئي» للكائن العضوي ــ أي دورَه المهني في اقتصاد الطبيعة ــ عن طريق بيان الموارد التي يستهلكها من المستوى الأدنى له في شبكة الغذاء. على النقيض من ذلك، عندما يتحدث رجال الأعمال عن «الموضع البيئي» لشركةٍ ما، فإنهم يشيرون إلى وضعها في السوق وعلاقاتها بعملائها الأعلى منها في شبكة القيمة المضافة.

الاستخدام المعكوس لمصطلح «موضع» ينطلق من الاختلاف الأساسي بين نظامي التبيؤ والاقتصاد. في الطبيعة، تتأثر أعداد أنواع الكائنات الحية بصورة أساسية بمدى توفر الموارد. فبدون ضوء الشمس، لا تتواجد كائنات حية دقيقة في المياه، وإذا لم تتوفر مثل هذه الكائنات الدقيقة، فلا يكون هناك أسماك. وفرة الحياة عند كل مستوىً في شبكة تغذية يعتمد على «قدرة حمل» الموارد من المستوى الأدنى مباشرة. نظام التبيؤ هو شبكات من «الموارد المحدودة»، وتعريف موضع نوعٍ من الكائنات الحية ــ كيف تتعامل مع ندرة الموارد ــ هو مفتاح فهم دورها في نظام التبيؤ.

على النقيض من ذلك، يتحدد حجم صناعةٍ ما بمدى طلب الزبائن، لا بمدى توفر الموارد. في ظل الرأسمالية، تفشل المؤسسات لعدم

وجود ما يكفي من الزبائن المستعدين للدفع لا بسبب نقص الموارد. إذا لم يكن هناك طلب على السفر جواً، فلا يمكن لشركات الطيران الاستمرار، وإذا لم يكن هناك طلب من شركات الطيران فستغلق مصانع الطائرات أبوابها، وإذا لم يكن هناك صناعات طيران، فستختفي صناعات إلكترونيات الطيران ومحركات الطائرات. البقاء التنظيمي عند كل مستوىً في شبكة القيمة المضافة يعتمد على طبقة الزبائن في المستوى الأعلى مباشرة.

مصادر الموارد المحدودة تُقيِّد نمو الأنواع الحية تماماً مثلما تعوق الطلبات المحدودة للمستهلكين توسع الصناعات. الاقتصاد، بهذا المعنى، هو شبكات «زبائن محدودين». «قدرة الحمل» في مفهوم عالم التبيؤ هي «حجم السوق» في مفهوم رجل الأعمال. وصف موضع صناعةٍ ما ـ كيفية استخدامها للطلب المحدود ـ هو المفتاح الأساسي لفهم دورها في الاقتصاد. ورغم التناقض الذي يبدو في استخدام كل من علماء التبيؤ ورجال الأعمال لمصطلح (موضع)، إلا أنهم جميعاً يستخدمون هذا المصطلح لوصف العامل المحدد للنمو.

على مستوىً أعمق، ينشأ التناقض بين الشبكات «محدودة الموارد» والشبكات «محدودة الزبائن» عن اختلافٍ جوهري للغاية بين الكائنات الحية والمنظمات. الكائنات الحية لا يمكنها العيش للأبد، ويتعين عليها أن تنتج نسلاً يعيش لمدة تكفي ليولد بدوره نسله الخاص، وهكذا. عندما يقتل كائن مفترس كائناً آخر، فإنه يقلل من فرص بقاء الحمض النووي (الـ دي إن إيه) لصنف الكائن الضحية. ليس بوسع ثعلبٍ التهام أرنب دون أن يدمر قدرة الأرنب على التكاثر، ويتعين على الأرنب للمحافظة على السمات الجينية الموجودة في خلاياه أن يتجنب الثعالب حتى يكون قد أنتج نسلاً

جديداً. المسألةُ بالنسبة لأي أرنب هي أن العالم مليء بالثعالب.

المنظمات تواجه وضعاً معاكساً تماماً. فحيث إنه ليس للشركات مدة زمنية محدودة، فإن بوسعها المحافظة على دوام تقنياتها إلى أجل غير محدود. الشركات لا تحتاج لتوليد نسلٍ جديد قادر على إعادة التكاثر من جديد. فهي الشركات، بدلاً من أن تلد منظمات صغيرة، تحول الموارد إلى منتجات. تكنولوجيا الشركات تشكل ملامح منتجاتها تماماً كما تقرر جينات الوالدين صفات أطفالهما. لكن المواليد لديهم الجينات الموروثة التي تمكّنهم من نقلها إلى نسلهم، أما المنتجات فلا يمكنها أن تنتج بنفسها منتجات أخرى. المنتجات تعكس «الجينات» التكنولوجية التي كونتها، ولكن ليس لديها المعلومات الضرورية لإنتاج نسخٍ أخرى. المنتجات هي كالأصداف التي نزعتها السرطانات عن نفسها ـ أصداف شكّلتها الجينات لكنها ميتة الآن.

التكنولوجيا تبقى ضمن المؤسسة. صُنّاع الطائرات يبيعون الطائرات النفاثة، ولا يبيعون تصاميمَ لزبائنهم في شركات الطيران. صناع الطائرات يستخدمون خبرتهم التخصصية في أجزاء يشترونها، فيضيفون قيمة حقيقية لمواردهم الأصلية. وفي الأحوال العادية، يتلقى صانع الطائرة ثمناً للطائرة يتجاوز كثيراً تكلفة الموارد التي استخدمها في صناعتها، ثم إنه يستثمر أرباحه في مزيد من التكنولوجيا فيوفر لنفسه مزيداً من الفرص للبقاء والاستمرار لمدة طويلة. باختصار، إذا كان بقاء الأرنب مهدداً بوجود الكثير من «الزبائن» المحتملين، فإن بقاء صانع الطائرات مهدد بقلة عدد الزبائن.

وحيث إن «حوافز» اللاعبين في شبكات «محدودية الموارد»

و«محدودية المستهلكين» متعاكسة، فالشيء المعقول هو أن تمارس كل شبكة منهما أساليب بقاء متعاكسة. كثير من أنواع الكائنات الحية، على سبيل المثال، تستخدم التمويه للتخفي عن أنظار مستهلكيها، وهناك بعض يرقات الفراشات تتخفى على شكل أشياء غير قابلة للأكل مثل أوراق الشجر وفضلات الطيور، كذلك ألوان الطحالب والسحالي تتشابه غالباً مع ألوان جذوع الأشجار التي تعيش عليها. والذين يزورون الغابات المطيرة لأول مرة يشكون غالباً مما يظنونه ندرة في الحيوانات والحشرات التي تعيش فيها، بينما هي في الواقع موجودة بوفرة، لكن، في ضوء التنافس الشديد على العيش في هذه الغابات، فإن الكائنات الحية فيها قد طورت تمويهاً في غاية الإتقان بحيث أصبحت العديد من الأجناس غير منظورة.

في الاستراتيجية المعاكسة، تكرس الشركات موارد هائلة لاجتذاب المستهلكين. فالإعلانات والتغليف والعلاقات العامة وجميع النشاطات التسويقية الأخرى ـ التي يتوجه لها النقد غالباً باعتبارها دليلاً على الهدر الرأسمالي السفيه ـ هي كلها نتائج طبيعية لنظام «محدودية المستهلكين». تماماً مثلما يُعدّ التمويه ضرورياً للبقاء في نظام تبيؤ حاد التنافس، فإن لفت انتباه المستهلكين ضروري للغاية في اقتصاد شديد التنافس. وفي مراكز المدن الكبرى، تبلغ المنافسة ـ في «الغابات المطيرة» للاقتصاد العالمي ـ درجة حادة من التنافس تصل معها حملات الإعلانات درجة من التعقيد لا حاجة لها في المناطق الأقل ازدحاماً.

ويجد كثير من المراقبين أن تضارب الاختيارات في الأسواق الأميركية هو دليل على أن الرأسمالية قد وصلت إلى حالة من السعار. لكن نتائج الأسلوب البديل، كما تبين من تجربة الاتحاد

السوفياتي ــ التي قضى فيها التخطيط المركزي على المنافسة والتنوع على السواء ــ قد أثبتت أنه أسوأ بكثير إذ لم يكن هناك سلع إطلاقاً على رفوف المتاجر. وإلى جانب الإعلانات الكريهة والدائمة، فإن التنوع المذهل للمنتجات هو نتيجة حتمية للمنافسة الحادة في سوق استهلاكي هائل.

معظم الأميركيين قد يعيشون بالدرجة نفسها من السعادة على الأرجح إذا لم يكن لديهم كل تلك الأصناف من رقائق الحبوب المعدة للإفطار (السيريال). لكن من الواضح أن هناك من يدفع أثماناً كبيرة لهذه المادة. ليس هناك من يرغم الأسواق على وضع سلعة بالذات على رفوفها. المنتجات في الأسواق الأميركية هي الرابحة حالياً في صراع على مساحة في المتاجر وحصة في السوق، وأكثر من ٨٠٪ من كل منتجات الأسواق الغذائية لا تبقى حتى لمدة سنة واحدة. وكما في الطبيعة، فمعظم الأصناف المتحولة لا تجد موضعاً لها وتموت سريعاً.

ورغم الكفاءة الاقتصادية للسلوك التلقائي للأسواق، إذا كان للاقتصاد التنافسي أن يتدنى إلى حرية الاختيار بين أن يكون خيط تنظيف الأسنان مُشَمَّعاً أو غير مشمع، فإن العقلاء من الناس قد يشككون كثيراً في ما إذا كانت المسألة تستحق هذا العناء. لكن ابتكار خيارات متنوعة ليس مجرد مسألة صناعة أدوات طريفة لتلبية أذواق المستهلكين. تعدد الخيارات يتخلل في كل جوانب الحياة الاقتصادية بما في ذلك تلك التي تنطوي على أهمية اجتماعية كبيرة.

الاقتصاد مثل الأميبيا، محاط من جميع الجوانب بحدود التكلفة،

وعلى امتداد كل من هذه الحدود، تستقر حمى المنافسة دائماً. وتعمد الشركات في مختلف القطاعات، سواء كانت المعلوماتية أو النقل أو الغذاء أو الإسكان أو الصحة أو الطاقة أو المال أو جميع القطاعات الأخرى، إلى تنويع منتجاتها لتفادي المواجهة المباشرة. المنافسة والابتكار يخرقان دائماً حدود التكاليف، ويدفعانها إلى الوراء مما يفسح المجال للاقتصاد للتمدد إلى مناطق لم تكن مطروقة سابقاً، وهذا هو مصدر التوسع الاقتصادي.

الأحداث اليومية للصراع بالغة التشوش والاضطراب وغير قابلة للتنبؤ. والناس المعنيون بالموضوع مسكونون بهاجس الأخطار والخوف من المجهول. لكن تحت السطح المضطرب للاقتصاد، تفرض المنافسة توجهاً راسخاً نحو إنتاجٍ أكبر بتكلفةٍ أدنى. عن طريق التخصص والتركيز على التجاربِ في مجموعة ضيقة من المشاكل، تواصل الشركات تعلم كيفية استخلاص مزيد من القيمة من كمية أقل من الموارد.

البقاءُ في كلتا حالتي التبيؤ والاقتصاد يؤدي إلى الكفاءة، وعدم الكفاءة عقوبته الفناء. الكائنات الحية والشركات، في محاولتها لتجنب قلة الموارد، تتشظى إلى فروع أكثر تخصصاً. عندما تتكيف أشكال الحياة البيئية والاقتصادية مع الظروف الخاصة لمواضعها، تصبح أكثر كفاءة في التكاثر والإنتاج. الجينات والتكنولوجيا، بافتقارها لأي مخططات كبرى عدا الدافع إلى النجاة من التهديدات لاستمرار بقائها، تقوم بصورة طبيعية بنسج شبكات حية من الزخارف تزداد تعقيداً باستمرار. التفاصيل المستقبلية لهذه الأنظمة المدهشة في تعقيدها لا يمكن معرفتها، لكن تصاميمها الأساسية واتجاهاتها التاريخية واضحة ومتشابهة تماماً.

التشابه بين الاختيار الطبيعي والتنافس الاقتصادي كان واضحاً منذ أيام داروين، لكن لم يكن بالإمكان حتى عهد قريب عقد مقارنة مفيدة بينهما. فمعظم البحث التبيؤي المَفَصَّل لم يحدث إلا في السنوات الثلاثين الأخيرة، وحيث إنه لا أحد كان يعرف حقائق التنافس البيئي، فلم تكن هناك جدوى من أي محاولة لإجراء أي مقارنة جوهرية بينه وبين التنافس الاقتصادي.

عدا ذلك، فحتى لو كانت المعرفة البيولوجية موجودة منذ وقت طويل، فإن الأنماط الخفية للتنافس في مجال الأعمال لم تكن مفهومة بوضوح حتى عهد قريب. قبل الانتشار الواسع للكمبيوتر، لم تكن هناك معلومات دقيقة متوفرة حول حصص الأسواق والتكاليف والأسعار والعوامل المتغيرة الأخرى. حتى في الشركات الكبرى، كانت القرارات الهامة تستند إلى التقدير والحدس بدلاً من التحليل التنافسي الدقيق.

لم تقتصر فائدة الكمبيوتر على التحليل فقط، بل إنه أسهم بشدة في الإسراع في تطور الأعمال. دوراتُ حياة الصناعات والسيناريوهات المتنافسة التي كانت تمتد عبر عقود في الماضي أصبحت تتضح خلال أشهر أو سنوات. ضغطُ الوقت وسهولة الوصول للمعلومات أسهما معاً في كشف الأنماط الأساسية للتنافس الاقتصادي. دراسةُ الديناميات التنافسية أصبحت مساقاً عادياً في كليات التجارة. لكن المفارقة أن الأساتذة في هذه الكليات لا يذكرون أبداً بأن الطبيعة تعمل بموجب هذه القواعد منذ دهور طويلة.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

أ

ب

و



WWW.MISBAHALHURRIYYA.ORG

مشروع غير ربحي لمعهد كيتو لا يتبع لأي حزب، وعمله تعليمي يسعى إلى طرح آراء الحرية في المجتمع لصانعي القرار، والمراقبين، ورجال الأعمال، والطلاب ووسائل الإعلام في الشرق الأوسط. ومن أجل هذا الهدف سوف ينشر المشروع مقالات رأي، وتقارير خاصة بالسياسات، وترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة. ومن خلال الكتب، والصحف، وشبكة الإنترنت وغيرها من الأدوات باللغة العربية، سوف يجلب «مصباح الحرية» إلى شعوب الشرق الأوسط رسالة عن الحرية، والمبادرة في إقامة المشاريع، والتعاون السلمي ليحلّ مكان الحكم الاستبدادي، والتبعية والصراع الذي ميّز جزءاً كبيراً جداً من تجربتهم.

4



النظام التلقائي

«كثير من الفلاسفة العظام فشلوا في إدراك وجود النظام التلقائي. فإمانويل كانت، على سبيل المثال، ورغم دفاعه عن الحقوق الفردية، كان يعتقد بأنه لا يمكن للسلام والنظام أن يتواجدا دون إكراه. وكارل ماركس لم يكن يستطيع أن يرى سوى «فوضى الإنتاج الرأسمالي» وليس الرخاء الهائل الناتج من النظام غير المخطَّط الذي كان آدم سميث قد سماه قبل خمسة وسبعين عاماً «النظام البسيط للحرية الطبيعية» (...).

النظامُ الطبيعي ليس هو فقط السوق، فالمفكرون الليبرتاريون يشيرون إلى القانون، واللغة، والعادات، والنقود باعتبارها مؤسسات تطورت دون توجيه مركزي—وكما يقول آدم فيرغسون، المفكر الاسكتلندي المعاصر لآدم سميث، فقد كانت «نتيجةً لعمل بشري لكنها لم تكن نتيجة لأي تخطيط بشري».

(من الكتاب)



ISBN 9953-21-359-3

